المدينة العربية

يوليو/ أغسطس / سبتمبر 2019
العدد 183

المَدينة العربيَّة
مجلة دورية متخصصة
تصدرها منظمة المدن العربية

● المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة المدن العربية

«تنمية مستدامة.. وشراكة أقوى»

● نشر الوعي البيئي الصحي والتنمية الحضارية

● مسجد الفاتح .. درة العمارة الإسلامية

الافتتاحية

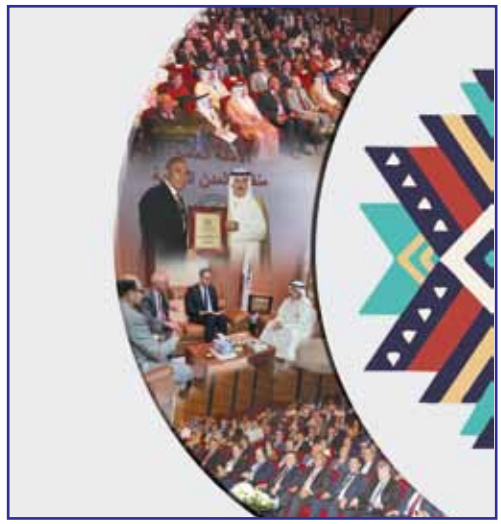

تنمية مستدامة .. وشراكة اقوى

«تنمية مستدامة.. وشراكة أقوى» كان هذا عنوان مؤتمرنا العام الثامن عشر الذي انعقد في مدينة عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية 24-25 يونيو /حزيران 2019. وجاء بمثابة انطلاقة جديدة لمسيرة عمل منظمة المدن العربية على طريق النمو المستدام في مدننا العربية.

فقد باتت المدن اليوم بأمس الحاجة إلى تفعيل التعاون والشراكة والانفتاح على الاخر والاستفادة من التجارب الناجحة وأفضل الممارسات لاسيما وأن المدن تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تعتبر مطلباً رئيسياً لا محال عنه.. ومن خلال أعمال مؤتمرنا العام الثامن عشر أكد قادة وأمناء وعمداء ورؤساء المدن والبلديات العربية على أهمية الشراكة بمفهومها الواسع وفتح أفاق جديدة من العمل الجماعي في ظل التحديات والمتغيرات المتسارعة التي نعيشها لتحقيق التنمية المستدامة وضمان الشمول الكامل للساكنين .

لقد اتخذت منظمة المدن العربية منذ تأسيسها في الخامس عشر من مارس / أذار 1967 ،على عاتقها تعزيز دور المدن من خلال ما تقوم به من شراكات وعلاقات تعاون على المستويين الإقليمي والدولي بالإضافة إلى البرامج والخطط والاستراتيجيات التي تنسجم مع توجهات أجندة التنمية المستدامة للعام 2030 والتي من شأنها أن تحقق نقلة نوعية في برامج التنمية على كافة المستويات خاصة وأن المدن والإدارات المحلية والبلدية أصبحت ركيزة أساسية في الانطلاق نحو عملية النمو المستدام. ويجمع الخبراء على أن الإدارة المحلية الجديدة هي عنصر من عناصر العمل الإنمائي المحلي والدولي والذي يفترض أن يحظى بالاهتمام الذي يستحق، من أجل خلق مسار جديد للنمو و نظـام أكثر كفاءة وفاعلية يساعد في تحقيق التنمية الشاملة والمترابطة لمدننا العربية.. وهذا ما نصبو اليه من خلال تكاتف الجهود واتخاذ القرارات التي تعزز مسيرة عملنا التنموي العربي المشترك.

وفي ضوء الدور الذي تقوم به منظمة المدن العربية للنهوض بالمدينة العربية وساكنيها وسعيها لتحقيق اهداف التنمية السبعة عشر بابعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فإن المنظمة ومؤسساتها تعمل على الربط بين استراتيجياتها وبرامجها وبين أهداف وغايات التنمية المستدامة.

لقد اصبحت التنمية تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعددة والتحديات التي تواجه المدن.. فالتنمية تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل على المستويات المحلية والاقليمية والدولية.

الأمين العام

الفهرس

	صفحة
من أنشطة المنظمة	
المؤتمر العام الثامن عشر	6
استقبالات وزيارات الأمين العام	58
المؤمر السادس لمنظمة UCLG–MEWA	61
أبحاث	
دور الأسر وشركاء التنمية في محاربة الفقر بولاية الخرطوم	66
نشر الوعي البيئي الصحي والتنمية الحضارية	74
مقالات	
حماية الصحة في عالم يشهد الإحتباس الحراري	84
الوقت يداهم العالم	86
تحويل حلم تعليم جيل كامل الى حقيقة	88
عمارة	
مسجد الفاتح درة العمارة الإسلامية	90
إصدارات	91
متابعات	92
مدن حول العالم	94
من أخبار المدن العربية	95
الأخيرة	98

المَدينة العربيَّة

رئيس التحرير

م. أحمد حمد الصبيح

أمين عام منظمة المدن العربية

هيئة التحرير

- الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية
- مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن
- مدير جائزة المدن العربية
- مدير مركز البيئة للمدن العربية
- مدير المنتدى العربي للمدن الذكية
- مدير مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية
- مدير مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية

الإشتراكات

قيمة الإشتراك السنوي شاملة أجور البريد كما يلي:

- المؤسسات الرسمية 15 دينار كويتي
- الأفراد 8 دنانير كويتية
- الأفراد في الدول الأجنبية: 10 دنانير كويتية

المقالات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن آراء كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي منظمة المدن العربية

الإعلانات

يتفق بشأنها مع الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية

المراسلات

كافة الخطابات ترسل باسم الأمانة العامة

ص. ب: 68160 كيفان - 71962 الكويت

هاتف: 24849705 / 24849706 / 2489708

فاكس: 24849322 / 24849319

موقع المنظمة الالكتروني: www. arabtowns. org

البريد الإلكتروني: ato@arabtowns. org

المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة المدن العربية

« تنمية مستدامة.. وشراكة أقوى»

افتتاح المؤتمر العام الثامن عشر

الصبيح: مؤتمرنا العام الثامن عشر فرصة لبلورة مقاربات تشاركية ومتجددة لتحقيق تنمية حضرية مستدامة

د.الشواربه: انعقاد المؤتمر العام الثامن عشر برعاية كريمة من صاحب الجلالة الهاشمية دليل على اهتمام الأردن بالعمل العربي المشترك من بوابة المدن

تحت الرعاية الملكية السامية رعى مندوب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم – حفظه الله ورعاه دولة رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز أعمال المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة المدن العربية، والذي انعقد تحت عنوان « تنمية مستدامة.. وشراكة أقوى « في مركز الحسين الثقافي في مدينة عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 24-25 يونيو/حزيران 2019 بمشاركة أمناء وعمداء ورؤساء وقادة مدن وبلديات أعضاء في المنظمة وبحضور عدد من الوزراء والمسؤولين ورؤساء وممثلي المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية.

علينا مواءمة عملنا ومشروعاتنا مع الحقبة الجديدة التي يعيشها العالم

وقد استهل حفل الافتتاح بآيات من الذكر الحكيم بعد ذلك تم عرض فيلم عن الإنجازات التي حققتها المملكة الأردنية الهاشمية في مسيرة العمل التنموي، تبعه فيلم تعريفي عن منظمة المدن العربية ومؤسساتها وأهدافها وإنجازاتها منذ تأسيسها في العام 1967 في الكويت.

وألقى معالي أمين عمّان الكبرى – رئيس المؤتمر العام الدكتور يوسف الشواربه كلمة قال فيها: «يسرني ويشرفني بأسم مجلس أمانة عمان وأهالي عمان وأخواني ممن سبقوني لخدمة عمان .. أمناء عمان السابقين أن نستقبلكم اليوم في مدينتنا، التي تفتح ذراعيها لاحتضان أعمال المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة المدن العربية، وقد كانت عمّان السيرة والمسيرة وعلى مر العقود شريكة أساسية لهذه المنظمة العربية العريقة، ولكافة المدن العربية الشقيقة الأعضاء فيها، وها نحن اليوم نتطلع معكم من خلال هذا المؤتمر إلى المساهمة في تعظيم دور المنظمة عبر تكريس مساهمات

الأمين العام لمنظمة المدن العربية يلقي كلمته

كلمة أمين عمان د. يوسف الشواربه

المدن العربية في أعمالها، وبناء شراكات جديدة مع مؤسسات دولية معتبرة، غرضنا جميعاً الارتقاء بمدننا العربية وتنميتها، ومشاركة العالم تطوير الإدارة المحلية من أجل تقدم الإنسان وازدهار البشرية".

واضاف د. الشواربه: "نحن ندرك أن العالم يدخل اليوم حقبة ذات متطلبات جديدة، علينا أن نواءم عملنا ومشروعاتنا معها، عنوانها الرئيس التحوّل التكنولوجي الذي يتيح الخدمات لساكني المدن بيسر. ويمكنني

أمين عام منظمة المدن العربية وأمين عمان ودولة رئيس الوزراء الأردني في الافتتاح الرسمي للمؤتمر العام

القول إن هذه المهمة تعد اليوم أبرز ما هو مطلوب من مؤسساتنا في العالم العربي، نظراً لكونها الأكثر قرباً من الخدمات المباشرة المتعلقة بالحياة اليومية للمواطن، إذ يقود إلى إدماج كافة شرائح المجتمع في العملية التنموية عبر زيادة التشغيل وتوسيع آفاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومبادرات العمل التطوعي وبناء قدرات الأفراد".

وأكد على أهمية تطوير التشريعات، بأن أصبح من الضروري تطوير عمل مؤسساتنا، وتجويد خدماتنا، هذا فضلاً عن تمكينها من الانطلاق السريع في إنجاز خدمات البنية التحتية التي لا يمكن تحسين نوعية الحياة في المدن من دونها، ومن ضمنها النقل العام وتخطيط المدن والحفاظ على تراثها العمراني وتوسيع آفاق التعليم والاقتصاد الرقمي والتشاركية في العمل العام والقضايا العامة.

وقال د. الشواربه: "ينعقد مؤتمرنا برعاية كريمة من لدن صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله في عمان .. المدينة الجامعة، وهو ما يدل على اهتمام الأردن الكبير بهذا المؤتمر، وبالعمل العربي المشترك من بوابة المدن. لذا فقد حرصنا أن يترجم هذا المؤتمر توجه القيادة الهاشمية الرشيدة في الحفاظ على توازن وعمق العلاقات الأخوية بين الدول العربية ، طريقاً نحو دعم مدننا العربية في إنجاز مهمات التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، ونسج شراكات متجددة ودائمة مع المؤسسات الدولية العاملة في مجالات التنمية، تمكننا من تحويل الأفكار المبتكرة إلى فرص للأعمال وحلول لتحديات التنمية المستدامة، آخذين بالاعتبار دور قادة المدن في التأثير الإيجابي على السياسات المعنية بالحياة اليومية في المدن، كالنقل المستدام، وقضية التغير المناخي، والاقتصاد الأخضر، والطاقة المتجددة والنظيفة، وبناء مدن منعة وذكية، ما يصب في تحقيق شعار

نتطلع لبناء شراكات جديدة مع مؤسسات دولية معتبرة للارتقاء بمدننا العربية وتنميتها

هذا المؤتمر: "تنمية مستدامة، وشراكة أقوى".

ولفت د. الشواربه إلى أن مدينة عمّان أدركت أن تحقيق رؤى التنمية المستدامة، ليس ممكناً من دون شراكة ودعم أهالي المدينة ومؤسساتها وخاصة فئة الشباب في المشاريع المتعلقة بجوانب الحياة اليومية ، ومنها النقل العام والصحة والبيئة والمناخ والتكنولوجيا والثقافة في اطار من التشريعات العصرية .. وما المجلس البلدي للاطفال الا ثمرة من ثمار هذه الرؤى.

وقال: "أن استضافة عمّان للجمع المميز من قادة المدن العربية، من رؤساء وأمناء العواصم والمدن والبلديات الشقيقة، وقادة وممثلي المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية، فإنما تؤكد إدراكها شمولية مهمات التنمية، وضرورة التشاركية فيها، على المستويين الإقليمي والدولي، ومن هذه الزاوية تنظر عمّان لدورها في استضافة مؤسستين من مؤسسات منظمة المدن العربية، هما المنتدى العربي للمدن الذكية ومجموعة العمل الثقافي للمدن العربية، حيث نسعى بالشراكة مع الأمانة العامة للمنظمة ومع المدن العربية الشقيقة إلى المساعدة في دفع التنمية قدماً في هذين الملفين الهامين في مختلف المدن الأعضاء، مقدرين في هذا السياق ثقة أشقائنا العرب بنا".

واختتم كلمته لافتاً إلى أن انعقاد المؤتمر العام الثامن عشر في عمّان يتزامن مع احتفالات المملكة الأردنية الهاشمية بالذكرى العشرين لجلوس صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله على العرش، حيث تعبّر الاحتفالات الوطنية عن ثقة الأردنيين باستمرار مسيرة التنمية والنهضة، وتعظيم منجزات المدن العربية جميعها، وتطوير حياة الإنسان العربي في بلداننا الشقيقة كافة وصولا الى مدن عربية مستدامة.

من جهته أكد معالي الأمين العام لمنظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح حرص المنظمة في تفعيل مفهوم الشراكة من

أمين عام منظمة المدن العربية يكرم دولة رئيس الوزراء في الافتتاح الرسمي للمؤتمر العام

المدن والمراكز الحضرية باتت تحتل مكانة الصدارة في أولويات وعمليات التنمية

أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقال: نلتقي اليوم في هذا البلد المضياف.. وفي عاصمة الهاشميين، عمّان، لنبحث ونتداول في قضايا وموضوعات تتصل بمدننا العربية والمراكز المحيطة بها.. حيث يشكل مؤتمرنا العام الثامن عشر فرصة لبلورة مقاربات تشاركية ومتجددة لتحقيق تنمية حضرية مستدامة.. تقوم على تعزيز مفهوم التعاون والشراكة.

وقال: أن عنوان مؤتمرنا العام "تنمية مستدامة.. وشراكة أقوى" يشكل دعوة للتأقلم مع معطيات العصر.. إذ لم يعد يكفي الحديث عن المدن ودورها في النهوض بالتنمية المستدامة.. وإنما بقدرة المنتخبين المحليين على ضمان الشمول الكامل الذي يسمح للساكنة بتحقيق الأمان والاستقرار، والسعي وراء فرص تحسين الحياة، خاصة وأن المدن اليوم، وفي كل أنحاء العالم، تواجه تحديات كبرى سواء على المستوى الديمغرافي والاجتماعي .. أو على المستوى الاقتصادي والبيئي .. مما يتطلب منا فتح أفاق جديدة من العمل الجماعي لتفعيل الشراكة بمفهومها الشامل وتحقيق التنمية المستدامة على كافة المستويات.

وأشار إلى أن منظمة المدن العربية ومنذ تأسيسها في الخامس عشر من مارس/ أذار 1967 في الكويت.. كانت وما زالت "بيتاً للمدن العربية" حيث دأبت على تنويع شراكاتها وتعزيز علاقاتها.. والعمل على تكثيف أنشطتها المختلفة، وعلى تشجيع المشاركة الفاعلة للمدن العربية الأعضاء في المنظمة في جداول أعمال التنمية المحلية والدولية أصبحت أمراً ضرورياً للنهوض والارتقاء بمدننا العربية.

د. يوسف الشواربه يتوسط أمناء عمّان السابقين

وأكد الصبيح أن المدن والمراكز الحضرية باتت تحتل مكانة الصدارة في أولويات وعمليات التنمية، وتحتاج إلى إحداث تحولات تساعدها في إنجاز خططها وبرامجها التنموية.. إذ أن عملية التنمية المستدامة بمداخلها ومخارجها المختلفة، تبقى أمراً ضرورياً للنهوض بمدننا العربية. وقال: "حرصنا على إقامة ورشتي عمل بالتزامن مع مؤتمرنا العام الثامن عشر حول "الذكاء الاصطناعي وأنترنت الأشياء لدعم استدامة المدن" و"إدارة المعرفة والمعلوماتية في المدينة العربية" بتنظيم مشترك بين مؤسساتنا التي تعمل باستمرار على نشر برامج التنمية المستدامة".

واختتم الصبيح كلامه قائلاً: أن مؤتمرنا العام الثامن عشر بحواراته ومناقشاته ومخرجاته سوف يُسهم في خلق مسار جديد للنمو وفي نظـام أكثر كفاءة وفاعلية يساعد في تحقيق التنمية الشاملة والمترابطة لمدننا العربية.

وأعرب أمين عام منظمة المدن العربية عن شكره وتقديره لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، ملك المملكة الأردنية الهاشمية – حفظه الله ورعاه على رعايته الكريمة لأعمال المؤتمر.

تواجه المدن اليوم تحديات كبرى على المستوى الديمغرافي والاجتماعي .. مما يتطلب منا فتح أفاق جديدة من العمل الجماعي لتفعيل الشراكة بمفهومها الشامل

تكمن أهمية دور منظمة المدن العربية في دعم مسيرة التنمية في مدننا العربية باعتبارها نبض الشارع العربي في مجال العمل التنموي

كما عبر عن شكره وتقديره لمعالي أمين عمّان الدكتور يوسف الشواربه على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، والشكر موصول لقادة المدن ورؤساء البلديات والضيوف الأعزاء.. متمنياً النجاح والتوفيق لأعمال المؤتمر واتخاذ القرارات واعتماد البرامج والاستراتيجيات التي تعزز مسيرة عملنا التنموي العربي المشترك.

وفي ختام الافتتاح الرسمي قدم أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح درعاً تكريماً لدولة رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز.

من اجتماع المؤسسات

اجتماع المؤسسات

برامج وأنشطة وفعاليات .. وإنجازات متميزة

عقدت المؤسسات التابعة لمنظمة المدن العربية اجتماعاً قبل انعقاد الدورة السادسة والخمسين للمجلس التنفيذي 24-25 يونيو/ حزيران 2019 في العاصمة الأردنية عمّان، برئاسة أمين عام المنظمة معالي المهندس احمد حمد الصبيح وأمين عمّان الكبرى معالي الدكتور يوسف الشواربه.

تم خلال الاجتماع مناقشة جملة من الموضوعات تتصل بالبرامج والخطط التي تقوم بها المؤسسات في إطار خطة العمل التي اتخذتها منظمة المدن العربية في الدورة الرابعة والخمسين للمجلس التنفيذي في نواكشوط 2017 . كما استعرضت المؤسسات الأنشطة والفعاليات التي تمت والتي سيتم تنفيذها في الفترة القادمة.

بداية أكد أمين عمّان د. الشواربه على أهمية دور منظمة المدن العربية في دعم مسيرة التنمية في مدننا العربية باعتبارها نبض الشارع العربي في مجال العمل التنموي وحث الإدارات المحلية على مواكبة التطورات والمتغيرات من حولنا في دول العالم.

من جانبه أشاد أمين عام منظمة المدن العربية معالي المهندس احمد حمد الصبيح بجهود مدراء المؤسسات وما يقومون به من أعمال وأنشطة متنوعة تخدم أهداف المنظمة ومؤسساتها لما فيه خير للمدن العربية والساكنين. مؤكداً أهمية التعاون بين المؤسسات في تفعيل مفهوم الشراكة والانفتاح على أفضل التحارب والخبرات الناجحة.

وتحدث أمين عام منظمة المدن العربية عن صندوق تنمية المدن العربية وأشار إلى أن ألية عمل الصندوق تأثرت نتيجة للظروف والتطورات التي تشهدها مدن عربية.

من جهته استعرض نائب مدير عام المعهد

خطط وإستراتيجيات تدعم مسيرة العمل التنموي في المدن العربية

الأمين العام يلقي كلمة في اجتماع المؤسسات

العربي لإنماء المدن عبد الله السبيل برامج المعهد المتمثلة في استراتيجية تنمية المدن، الأطفال والشباب، المراصد الحضرية وتنمية الموارد البشرية وأشار إلى أهداف هذه البرامج التي تحقق أهداف منظمة المدن العربية.

وأشار السبيل إلى أن المعهد العربي لإنماء المدن عمل في الفترة من أبريل 2018 إلى يونيو 2019 على إعادة هيكلته وتحليل الوضع الحالي بهدف وضع خطة استراتيجية للمعهد وخطط تشغيلية لكل برنامج. كما أشار إلى أن المعهد يعمل على خلق وتعزيز شراكات مع عدد من الجهات الفاعلة من بينها مؤسسة الأميرة حصة بنت أحمد السديري الخيرية، رواد المعرفة للتدريب والتعليم، المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام – إخاء، منظمة أفلاطون الدولية (أمستردام) Resurgence لبناء المرونة المحلية في الدول العربية (لندن) ومؤسسة GORA للبحوث والتنمية الحضرية (نيويورك).

واستعرض السبيل الأنشطة التي قام بها المعهد في الفترة الماضية وتمثلت في تنظيم مؤتمر المدن الذكية والمرنة – لندن، تنظيم مؤتمر المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة كرافد للتنمية – أغادير، تنظيم الندوة العشرون للتشجير تحت عنوان (التشجير الملائم لظروف مكة المكرمة بالمنطقة المركزية والمشاعر المقدسة) – مكة المكرمة. والمشاركة في تنظيم المؤتمر الدولي للاستدامة: الكفاءة البيئية لتحقيق معيشة افضل – القاهرة، بالإضافة إلى عدد من المشاركات بأوراق عمل في عدد من المؤتمرات العربية والإقليمية والدولية.

واختتم السبيل مداخلته بأجندة عمل المعهد للفترة ابريل 2019 إلى يونيو 2020 وتضمنت عدد من الأنشطة والفعاليات من بينها دورات تدريبية حول إدارة المخاطر وأساليب الحد من الكوارث ومعالجة أثارها ،إدارة الاستثمارات البلدية و معالجة مخاطرها، تطبيقات كايزن للتحسين المستمر في إدارة المشاريع البلدية، التخطيط الحضري بناء على أهداف التنمية المستدامة، الشراكات المجتمعية في المشاريع البلدية وتطبيقات كايزن في ترشيد الانفاق وخفض التكاليف في المشاريع البلدية، وغيرها من المشاريع والمؤتمرات والندوات.

ثم تحدث مدير عام جائزة المدن العربية عيسى البدر عن قيام المؤسسة بصياغة ودراسة الشروط والمواصفات للجوائز المستحدثة التي تم اعتمادها في الهيئة الاستشارية العليا في دورتها الثالثة عشر في الدوحة 2017 واجتماع المجلس التنفيذي الدورة الـ 55 في الرباط 2018 وذلك بالتعاون مع المنتدى العربي للمدن الذكية ومركز البيئة للمدن العربية ومن ثم تم طرحها وهي:

1 – جائزة المدن المستدامة: (المدينة المستدامة والمرنة) و(المدينة المبدعة).

2 – جائزة التميز للتحول الإلكتروني والذكي.

ولفت البدر إلى أنه بالتشاور مع الأمانة العامة لمنظمة المدن العربية تم تمديد فترة استلام الترشيحات للدورة الرابعة عشرة لمدة سنة وذلك حرصاً لإعطاء فرصة أكبر للمدن التي ترغب في المشاركة.

وأكد مدير عام الجائزة عيسى البدر أن المؤسسة تحرص على مواكبة كل ما هو جديد من اجل تطوير آلية العمل لتحقيق أهداف منظمة المدن العربية التي تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة. مشيراً إلى أن المؤسسة حالياً بصدد إعداد كتاب توثيقي لجوائز الدورة الثالثة عشر كما جرت العادة بعد كل دورة.

بدوره استعرض مدير عام مركز البيئة للمدن العربية خالد بدري بأن المركز قام بالعديد من

مؤسسات المنظمة في الاجتماع

أنشطة وفعاليات تتصل بأهداف التنمية المستدامة

الإنجازات من خلال عدة أنشطة وفعاليات من أبرزها تعزيز عملية التثقيف والتوعية البيئية عبر عدد من الإصدارات والنشرات، تطوير تقنيات التواصل الاجتماعي ونشر الوعي البيئي ونقل المعرفة بالإضافة إلى البرامج التي ينظمها المركز ومشاركاته في المؤتمرات وورش العمل والمعارض المحلية والعربية والدولية.

ثم استعرضت المهندسة جمانة عطيات مدير عام المنتدى العربي للمدن الذكية أبرز الأنشطة والفعاليات التي قام المنتدى بتنفيذها من بينها عدد من ورش العمل والدورات التدريبية: ورشة عمل بعنوان "التحول الإلكتروني والذكي في المدن العربية – الواقع وإستشراف المستقبل" في الرباط، ورشة تدريبية بعنوان "المدن الذكية تحديات ومقومات النجاح" في مدينة البتراء، ورشة "التحول الإلكتروني والذكي في المدن والبلديات العربية – الواقع وإستشراف المستقبل" في مدينة جونيه اللبنانية. دورة تدريبية فنية متخصصة «Android Studio» في العاصمة الأردنية عمّان، ورشة تدريبية بعنوان "عناصر و مقومات المدن الذكية " في الاسكندرية. إضافة إلى المشاركة بعدد من أوراق العمل في مؤتمرات وملتقيات ذات صلة من بينها (المؤتمر العربي للمدن المستدامة) صلالة – سلطنة عُمان، (اليوم العلمي السادس لكلية الهندسة التكنولوجية) بجامعة الزرقاء و(ملتقى المنتدى العربي للمدن الذكية) في اسطنبول.

كما بينت أن المنتدى قام بتصميم وبرمجة الموقع الإلكتروني للمنتدى باللغة الإنجليزية، وتصميم وبرمجة الموقع الإلكتروني لمؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية. كما عمل المنتدى على وضع معايير ومؤشرات خاصة بالمنتدى العربي للمدن الذكية لقياس المدن الذكية.

واستعرضت عطيات خارطة طريق للأعوام 2019 – 2020 تنسجم وتتوافق مع أهداف المنتدى العربي للمدن الذكية المستمدة من أهداف التنمية المستدامة 2020. وتمثلت التطلعات والرؤى المستقبلية للمنتدى العربي للمدن الذكية في:

1 – بناء مرجعية فنية عربية لقياس المدن الذكية لتكون النسخة العربية الأولى في مجال قياس المدن الذكية بالشراكة مع خبراء من العالم العربي والعالم الغربي.

2 – نقل التجارب العالمية الناجحة في مجال المدن الذكية بالأخص نموذج المدن الذكية BIM-CIM.

3 – التعاون ما بين المدن العربية كافة لردم الفجوة ما بين المدن المتقدمة في مجال المدن الذكية والمدن الناشئة .

4 – تفعيل المساهمة مع القطاع الخاص بشكل تشاركي من خلال (المؤتمرات والورش والملتقيات... وغيرها) وبشكل تطبيق عملي.

5 – تعزيز موضوع التوأمة في مجال المدن الذكية ما بين المدن العربية و المدن العربية الأجنبية على أن تكون توأمة عملية وليست ورقية.

6 – توفير خدمات التأهيل والتدريب للكوادر البشرية في مجال تقنية المعلومات والتحول الإلكتروني والذكي والإدارة الحديثة بين المدن العربية.

بدورها أكدت مدير عام مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية أمال المؤدب بن غربال حرص المؤسسة على المضي قدماً في مسيرة عملها من أجل تحقيق أهداف منظمة المدن العربية فيما يتعلق بصيانة وإدارة رصيد المدن التراثي، في نطاق إستراتيجية عربية ملائمة تحترم المواثيق والاتفاقيات الدولية في الميدان خاصة وأن المؤسسة ترتبط باتفاقيات تعاون مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

مداخلة رئيسة بلدية تونس

واستعرضت خطة العمل التي تقوم بها المؤسسة للفترة 2018 – 2020 وتمثلت في عدة أنشطة وفعاليات من بينها: تدعيم مرصد التراث المعماري والعمراني لتتبّع عمليات التدمير للذاكرة وسرقة الآثار والمتاجرة بها في المدن العربية المعرّضة للحروب والنزاعات المسلحة، تشجيع وتقديم الدعم لجميع الجهات المعنية بتوثيق التراث العربي، تعميم التجارب الناجحة في ميدان ترميم المعالم وإعادة توظيفها ومقاربة صيانة المدن العتيقة كتراث حيّ ، تنظيم ملتقيات حول مواضيع تهم جميع المدن الأعضاء في المؤسسة تتمحور خصوصا حول إشكالية التوفيق بين متطلبات التنمية ومتطلبات المحافظة على المدن التاريخية، العمل على زيادة عدد المدن العربية والمواقع الأثرية المسجلة ضمن قائمة التراث العالمي، العمل على مزيد من التنسيق بين المؤسسة ومختلف المؤسسات والجمعيات الأهلية المهتمة بشؤون التراث، وإحكام التنسيق بين مختلف المؤسسات الجامعية والمؤسسات العاملة في التراث فيما يتعلق بالبرامج التدريسية وتقديم الدعم في مجال الدراسات والأبحاث وتأهيل الخريجين المعماريين والعاملين في مجال التراث، تنمية برامج تعاون مع المنظمات العالمية والإقليمية لتنظيم ملتقيات حول مواضيع تهم إدارة المدن التاريخية، العمل على تطوير وإحكام التنسيق بين مختلف القوانين والأوامر التي تخص التراث والتهيئة العمرانية والاستفادة من مختلف التجارب العالمية من أجل الحفاظ على المدن والأحياء التاريخية وكيفية إدارتها وإدماج محيطها العمراني بما يتناسب مع قيمتها الأثرية.

كما عرضت المشاريع التي ستقوم بها المؤسسة ضمن خطة عملها 2019 – 2020، وهي:

– تنمية برامج تعاون وتفعيل اتفاقية شراكة مع منظمة المدن التراث العالمي لتنظيم ملتقى إقليمي في شهر نوفمبر القادم حول موضوع "استدامة المدن التاريخية واندماجها البيئي في محيطها العمراني الحديث".

– مواصلة تنمية المكتبة التراثية المتخصّصة وتأسيس شبكة خبراء مختصّين في مجال التراث وبلورة مشاريع جديدة.

– مواصلة مشروع توثيق التراث بالمدن العربية لإعانة الراغبة منها على إعداد ملفات الترّشح للتسجيل على قائمة التراث العالمي.

– العمل لإصدار كتيبات مبسّطة للتعريف بالتراث والمحافظة عليه لدى النّاشئة بالتعاون مع الالكسو.

– التنسيق مع مؤسسات المنظمة كالمنتدى العربي للمدن الذكية لبحث وتطوير موقع مؤسسة التراث والمدن التاريخية.

صورة جماعية من اجتماع المؤسسات

وتبعها مدير عام مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية المهندس سامر خير احمد بعرض ما قامت به المجموعة من أنشطة من أبرزها: منتدى الثقافة والسياحة للمدن العربية والصينية الذي انعقد برئاسة وزير الثقافة الصيني والأمين العام لمنظمة المدن العربية، في مدينة شنغدو الصينية عاصمة مقاطعة سيتشوان في أكتوبر 2018، بمشاركة 9 مدن عربية، هي: الدوحة، عمّان، الرباط، مراكش، فاس، بغداد، الخليل، أريحا، إربد، و14 مدينة صينية، هي: تيانجين، شنغهاي، نانجينغ، تشونغتشينغ، هانجو، نينغبو، شيامن، شنغدو، ووهان، شيان، تشانغشا، تشيوانتشو، دينغشي، هونغ كونغ. الدورة التدريبية الأولى حول الإدارة الثقافية للعاملين في الملفات الثقافية في المدن العربية أبريل 2019 والتي هدفت إلى تزويد المتدربين على معارف جديدة في الإدارة الثقافية في مجالي: المفاهيم والتطبيقات.

كما تم التعاون مع مركز البيئة للمدن العربية على نشر مبادرة "مجالس الشباب الجامعي العربي لاستشراف مستقبل المدينة العربية" في مايو 2019 حيث تتولى فيه المجموعة إشراك الشباب في برامج منظمة المدن العربية ذات الصلة.

واختتم مدير عام المجموعة عرضه بالإشارة إلى ما يتم التحضير له للفترة المقبلة فيما يختص بالتخطيط لبناء تعاون جديد مع الجانبين الفرنسي والصيني، من خلال تنظيم منتدى للتعاون الثقافي بين المدن العربية والفرنسية في باريس خلال 2019، وإيجاد مسار خاص بالمدن العربية في منتدى التعاون العربي الصيني الذي ينعقد سنوياً في شهر سبتمبر لافتا إلى أنه تم الاجتماع مع سفير الصين لمنتدى التعاون العربي الصيني (لي شينغ ون) في وزارة الخارجية الصينية ببكين، حيث جري التنسيق بين الجانب الصيني ومنظمة المدن العربية بهذا الخصوص.

تعاون مؤسسات المنظمة يؤسس لخطط تنموية مستقبلية

الدورة السادسة والخمسين للمجلس التنفيذي

افتتاح أعمال المجلس التنفيذي في دورته السادسة والخمسين

عقد المجلس التنفيذي لمنظمة المدن العربية دورته السادسة والخمسين يومي 24-25 يونيو 2019 في مركز الحسين الثقافي في مدينة عمّان / المملكة الأردنية الهاشمية، برئاسة معالي أمين عمّان الكبرى الدكتور يوسف الشواربه ومعالي أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح وبحضور أعضاء المجلس التنفيذي والأمانة العامة للمنظمة والمؤسسات التابعة لها.

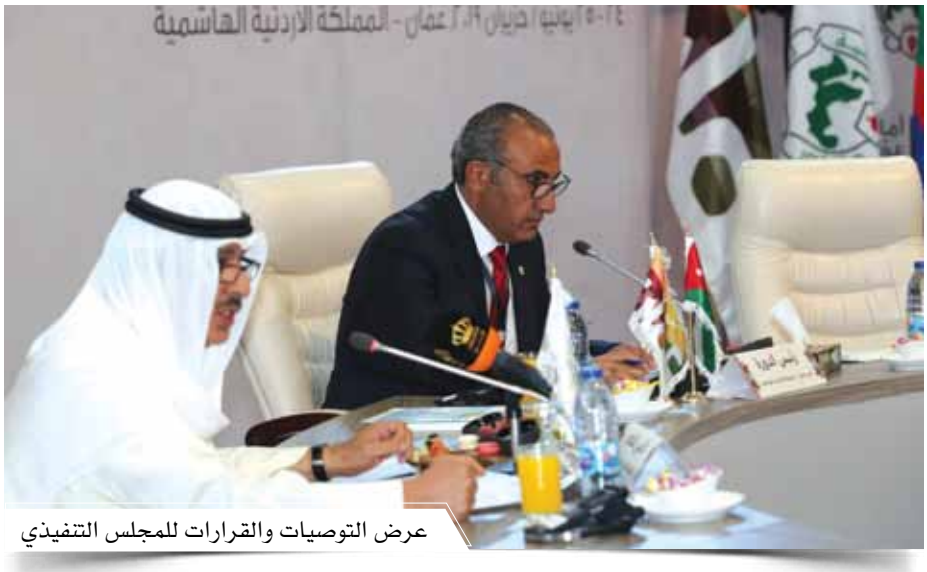

عرض التوصيات والقرارات للمجلس التنفيذي

تكريم أمين الرياض للشيخ عبد الله العلي النعيم

تم في بداية الاجتماع نقل رئاسة الدورة من الرباط إلى عمّان. ثم استهل الاجتماع بكلمة رئيس الدورة السادسة والخمسين أمين عمّان الكبرى – معالي الدكتور يوسف الشواربه رحب فيها بالمشاركين من المدن الأعضاء في المجلس التنفيذي لافتاً إلى أهمية تفعيل الشراكة والعمل الجماعي من أجل مواكبة التطورات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وألقى معالي الأمين العام المهندس احمد حمد الصبيح كلمة رحب بالأخوة أصحاب المعالي والسعادة أمناء العواصم ورؤساء مجالس الحكم المحلي ورؤساء البلديات الأعضاء في المجلس التنفيذي وقال: نجتمع اليوم لنؤكد تعزيز تعاوننا وعملنا المشترك معا لتحقيق ما يمكن تحقيقه من أجندة التنمية المستدامة حتى العام 2030. حيث نحرص على مواكبة أحدث التطورات من حولنا والانطلاق نحو رؤى جديدة من خلال البرامج والأنشطة والفعاليات المختلفة التي

من شأنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثم استعرض المشاركون جدول الأعمال الذي تضمن مجموعة من الموضوعات والبنود، وتم اتخاذ عدد من القرارات والتوصيات تتصل بعمل المنظمة ومؤسساتها وأهداف التنمية المستدامة ورفعها للمؤتمر العام الثامن عشر للمصادقة عليها.

كما استعرض المجلس التنفيذي مشروع البيان الختامي للمؤتمر العام الثامن عشر، واعتمد ما جاء فيه من معطيات تعكس رغبات وتطلعات المدن العربية ومدن العالم لتحقيق أهداف وغايات الأجندة العالمية للتنمية المستدامة.

وفي ختام اجتماع المجلس التنفيذي بدورته السادسة والخمسين قدم أمين الرياض الدكتور طارق الفارس هدية ودرعا تذكاريا للشيخ عبد الله العلي النعيم تقديراً لجهوده ودوره طوال فترة عمله في المعهد العربي لإنماء المدن في الرياض، إحدى مؤسسات منظمة المدن العربية وهو الجهاز العلمي والتوثيقي للمنظمة.

جانب من المجلس التنفيذي

المشاركون في الدورة 53 للمجلس التنفيذي:

اربد - بغداد - تونس- جدة - جزرالقمر - جيبوتي - حلحول - دبي - الدوحة - الرباط - الرياض - عمّان نواكشوط - المنامة - مسقط - مراكش - الكويت - القدس، MEWA - UCLG-، منتدى شباب التعاون الإسلامي ICYF ومؤسسات المنظمة (المعهد العربي لإنماء المدن - مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية - مؤسسة جائزة المدن العربية- مركز البيئة للمدن العربية - المنتدى العربي للمدن الذكية - مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية).

من المشاركين في المجلس التنفيذي

المؤتمر العام الثامن عشر

الجلسة العامة

الأمين العام وأمين عمان يتوسطان الحضور

انعقدت الجلسة العامة للمؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة المدن العربية برئاسة معالي أمين عمّان – رئيس المؤتمر العام الدكتور يوسف الشواربه ومعالي أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح في مركز الحسين الثقافي بحضور قادة وأمناء وعمداء ورؤساء المدن والبلديات المشاركة في أعمال المؤتمر العام.

رحب معالي أمين عمّان الكبرى – رئيس المؤتمر العام د. يوسف الشواربه بالمدن المشاركة وأكد على أهمية المضي قدماً في مسيرة النمو المستدام و تفعيل عنوان المؤتمر من أجل تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة. وأشار إلى إنجازات عدد من المدن العربية وتحقيق نقلة نوعية في مجال التنمية على كافة الأصعدة.

وقال معالي أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح: «أن انعقاد مؤتمرنا العام الثامن عشر في مدينة عمّان الشقيقة بمثابة انطلاقة جديدة نحو مزيد من الخطط والاستراتيجيات التي من شأنها أن تحقق لمدننا النمو المستدام. ومن خلال الشراكة الفاعلة سنحقق نقلة نوعية في برامج التنمية التي تجعل مدننا مواكبة للتطوير .. خاصة وأن مدننا العربية أصبحت محل الاهتمام بمبادرات وإنجازات لافتة، وباتت تنافس مدناً كبرى في العالم في خطط وبرامج تنسجم مع توجهات أجندة التنمية المستدامة حتى العام 2030».

وأضاف: «نحن مقتنعون بأن عملية التنمية لا تتحقق إلا بتكاتف الجهود، وبالانفتاح على الاخر لاكتساب الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة لمواجهة المتغيرات المتسارعة من حولنا، والتحولات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. مؤكداً أن تعاون المدن والبلديات العربية سوف يحقق لمدننا الرخاء والازدهار والأمن والاستقرار، ويجعلها مدن أمنة ودامجة وشاملة ومستدامة».

واختتم كلمته معرباً على شكره وتقديره لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، ملك المملكة الأردنية الهاشمية – حفظه الله ورعاه على رعايته الكريمة لأعمال المؤتمر العام الثامن عشر والمجلس التنفيذي في دورته السادسة والخمسين لمنظمة المدن العربية، والشكر موصول لمعالي أمين عمّان الدكتور يوسف الشواربه على استضافة أعمال المؤتمر.. مثمناً جهود فريق العمل المتميز من أمانة عمّان في الإعداد والتنظيم .

اتخذ المؤتمر العام الثامن عشر جملة من القرارات والتوصيات تتصل بمسيرة عمل المنظمة ومؤسساتها لثلاث سنوات قادمة .. تغطي أنشطة المنظمة منذ انتهاء المؤتمر العام السابع عشر (المنامة 2016) وحتى المؤتمر العام الثامن عشر 24-25 يونيو – حزيران 2019 عمّان/ المملكة الأردنية الهاشمية ومن بينها الاعتماد والمصادقة على توصيات دورات المجلس التنفيذي الرابعة والخمسين (نواكشوط 2017) والخامسة والخمسين (الرباط 2018) والسادسة والخمسين (عمّان 2019) والهيئة الاستشارية العليا في دورتها الثالثة عشر (الدوحة 2017). واعتمد المؤتمر العام ما تضمنته من بنود ومواد تتصل بعمل منظمة المدن العربية والمؤسسات التابعة لها .

كما استعرض المؤتمر العام البيان الختامي للمؤتمر العام الثامن عشر، واعتمد ما جاء فيه من معطيات تعكس رغبات وتطلعات المدن العربية ومدن العالم لتحقيق أهداف وغايات الأجندة العالمية للتنمية المستدامة.

وفي ما يلي نص البيان:

– نحن قادة المدن ورؤساء البلديات ومجالس الحكم المحلي في الوطن العربي المجتمعون في عمّان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية يومي 24-25 يونيو/ حزيران 2019 بمناسبة انعقاد المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة المدن العربية تحت شعار «تنمية مستدامة.. وشراكة أقوى»، نؤكد الاهتمام

كلمة أمين عام منظمة المدن العربية في الجلسة العامة للمؤتمر العام

بالمدن والجماعات المحلية، وبدورها الفاعل في تنمية كل القطاعات المحلية وخاصة في انعاش التنمية الاقتصادية، وتوفير البيئة التحتية، والاستخدام الأمثل للموارد وانعاش المبادرات الجيدة المتميزة.

– نحن المنتخبون المحليون وممثلو السلطات ومجالس الحكم المحلي مدعوون لاعتماد نموذج جديد للشمولية التنموية والاستدامة باعتبار الإنسان هدف التنمية وصانعها .

– لقد ادركنا مبكرا ومنذ تأسيس منظمتنا في العام1967، أن مدننا العربية لديها من الصفات والخصائص ما يميزها عن غيرها من مدن العالم.. حيث لديها من المكنوزات الأثرية والعمائر التاريخية، والأسواق القديمة، ما هو أفضل من مدن كثيرة، ولديها من الإبداعات الثقافية ما يفيض بالمعرفة والقيم الإنسانية.

– أن المشروعات والبرامج التأهيلية للمدن مثل مشاريع النقل العام والبنية التحتية وإدارة النفايات الصلبة وخطط النمو الأخضر، إنما تندرج ضمن مخططات وطنية ومحلية شاملة للتنمية البشرية،

أمين عمّان د. يوسف الشواربه يلقي كلمته

وتوفير فرص التشغيل للشباب، حيث تعمل المؤسسات التابعة للمنظمة كل في مجال اختصاصه، على تقديم الخبرة والمشورة، والتدريب للبلديات والسلطات المحلية لتعزيز التنمية المستدامة، باعتبار أن المدينة هي المكان الذي يفترض أن يشعر فيه الساكنون بالأمن والسعادة والرفاه.

– أن نموذج النمو الذي ننشده في عالمنا العربي هو ذلك النمو الكثيف التشغيل، والمولد للوظائف، والذي يدمج كافة شرائح المجتمع، والإفساح في المجال أمام رواد المشروعات الصغيرة والمتوسطة لرفد النمو وزيادة الدخل.

–إن الإنسان هو هدف التنمية وصانعها.. لذلك يجب أن يقع في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق له ان يحيا في مدن ومستوطنات بشرية، حياة صحيحة ومنتجة، ومتفقة مع الأسس والقيم الدينية والاجتماعية التي تدعو إلى العدل والسلام والمحبة والتكامل.

– ومنظمة المدن العربية كطرف فاعل في منظومة العمل العربي المشترك ، تعنى بالمدن

قادة وأمناء وعمداء ورؤساء مدن وبلديات عربية في الجلسة العامة للمؤتمر

والأرياف العربية، تعتبر أن بناء القدرات المحلية جزء لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية، مع التأكيد على أهمية الاستفادة من التطور التكنولوجي والمعلوماتي، وما أحدثه من تغيرات كبرى في تنظيم الاقتصاد العالمي.

- ومن منظور محلي يجب تعزيز التماسك الاجتماعي، وتنظيم العمل.. سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.. وتأسيس شراكة أشد قوة من أجل الجميع.

- وسوف تركز منظمتنا ومؤسساتها في المرحلة المقبلة على المواطن ساكن المدينة، وعلى التعليم والاقتصاد الرقمي، والشراكة الفاعلة مع مختلف القطاعات الحيوية.

- كما ستعمل منظمتنا على تشجيع المدن العربية على الاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي بالتعاون مع القطاعين العام والخاص.. كما ستعمل على تطوير المعرفة في ظل التقدم التكنولوجي الهائل.. وسوف تساعد مدننا ومجتمعاتنا في وضع معايير عادلة لقياس معدلات النمو المستدام، والاستفادة من التقدم التكنولوجي وحث المدن وسلطاتها البلدية والمحلية على وضع الساكنين في قلب العالم الرقمي الجديد وصولا إلى المدن الذكية والمنعة/ إلى الريادة/ مفهوم وبرامج التي تتحقق في مجالات مختلفة مثل: مشاريع النقل العام والعمران: ويشمل المباني والحدائق والأماكن العامة، والطاقة المتجددة، والتحول

أمينة بغداد ومدير عام أمانة العاصمة المنامة ورئيسة بلدية تونس

الالكتروني وأتمته الخدمات والدفع الذكي، وإدارة النفايات، وتطوير التشريعات، ومواجهة أثار التغير المناخي.

- العمل على تشجيع المدن لتكون منصات للإبداع.. تتقاسم خبراتها، وافضل ممارساتها فيما توافر لديها من الفرص والأنشطة الإبداعية والابتكارية.. باعتبار أن الإبداع عامل استراتيجي نحو تحقيق التنمية المستدامة.

- ان التعاون بين المدن العربية وغيرها من شأنه أن يولد شكلا جديدا من العلاقات، يتجاوز في غاياته وأبعاده اتفاقيات التوأمة والتأخي.. إلى علاقات المشاركة لأفضل الممارسات وتطوير الشراكات التي تدعم الابتكار، والصناعات الثقافية ودمج الثقافة في خطط التنمية المحلية والخروج بمشاريع ثقافية، بالتعاون مع القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

- اعتماد العمل التطوعي ضمن البرامج والاستراتيجيات التي تقوم بها منظمة المدن العربية ومؤسساتها باعتبار أن المدن شريك أساسي في خدمة المجتمع، وتقع عليها مسؤولية تنظيم ورعاية مبادرات وفعاليات مجتمعية ومن بينها العمل التطوعي المنظم والمقرون بالدورات التدريبية، لتأهيل المتطوعين والمتطوعات في المجالات الإنسانية والاجتماعية وتحقيق التنمية والمشاركة الفاعلة..إذ أن العمل التطوعي مع التدريب يفسح في المجال أمام اكتشاف المواهب الشابة والمبدعة واستثمارها في تطوير مهارات العمل الجماعي للنهوض بالمدينة وساكنيها.

الفعاليات العلمية

من جلسات العمل

تم تنظيم جلسات عمل بالتعاون بين مؤسسات منظمة المدن العربية خلال انعقاد المؤتمر العام الثامن عشر والمجلس التنفيذي في دورته الـ 56 في عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية. فقد عقدت ورشة العمل الأولى بتنظيم مشترك بين مركز البيئة للمدن العربية والمعهد العربي لإنماء المدن بعنوان» الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء لدعم استدامة المدن «جاءت أهمية ورشة العمل للوقوف على أكثر المشكلات البيئية الضاغطة في العصر الحالي، والتي نجد العديد من الأساليب التي يمكن من خلالها أن تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعيّ وإنترنت الأشياء في دعم السياسات واللوائح الجديدة لمجابهة هذه التغيرات. حيث أنها توفر تقنيات وتطبيقات في مجالات التنمية المستدامة والبيئة التالية : الطاقة الذكية – المواصلات والنقل – إدارة النفايات – إدارة المياه – التصميم الحضري – حفظ التنوع البيولوجي – إدارة جودة الهواء – الزراعة – المدن الذكية– الاستجابة للتغيرات المناخية والكوارث. ولعل التعاون فيما بين الهيئات العامة والخاصة، وكذلك أخصائيو التقنية، وصناع القرار، إضافة إلى الاستثمارات في مجالات البحث العلمي، كلها تعتبر بمثابة مجهودات ضرورية، حيث أن علوم الذكاء الاصطناعيّ وإنترنت الأشياء ستحتل في المستقبل مكانتها الهامة كفاعلين رئيسيين في مسيرة التنمية المستدامة والحماية البيئية مع الأخذ بعين الاعتبار إلى أن الحوكمة الرشيدة تعتبر في غاية الأهمية لضمان أن تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعيّ وإنترنت الأشياء لصالح كافة البشر ولصالح البيئة واستدامة المدن.

تضمنت الورشة ست أوراق عمل، جاءت الورقة الأولى بعنوان (تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنترنت الأشياء ودورها في التنمية البيئية والمستدامة) قدمها د. حسن محمد الرفاعي – كلية تكنولوجيا المعلومات جامعة فيلادلفيا – المملكة الأردنية الهاشمية.

الورقة الثانية: (تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأنترنت الأشياء للمدن الذكية المستدامة) قدمتها كاري اينا ايك- نائب رئيس مجلس الأمم المتحدة للذكاء الاصطناعي- رئيس ميثاق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والأمين العام لمنظمة OIER للمدن الذكية المتحدة – النرويج. والورقة الثالثة: (افضل الممارسات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وأنترنت الأشياء في المحافظة على البيئة في إمارة دبي) قدمتها م. علياء عبد الرحيم الهرمودي – مدير إدارة البيئة في بلدية دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة. الورقة الرابعة: (المدينة الصديقة للطفل) قدمتها منيرة محمد الراشد - أخصائية مشاريع الأسرة، والورقة الخامسة (الطفل في قلب تخطيط المدينة الذكية) قدمتها

أ. عبدالعزيز زكري

نائب مدير عام المعهد العربي لإنماء المدن

جانب من الجلسات العلمية

لينا فهد الشريف - باحثة تخطيط عمراني، والورقة السادسة: (رؤية نحو الشراكة في التطبيق للمدينة الصديقة للطفل) قدمها أ. عبد العزيز حسن زكري- مدير برنامج الأطفال والشباب والمرأة – المملكة العربية السعودية.

أما ورشة العمل الثانية فقد انعقدت بتنظيم مشترك بين مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية والمنتدى العربي للمدن الذكية تحت عنوان «إدارة المعرفة والمعلوماتية في المدينة العربية». هدفت الورشة إلى مناقشة مفاهيم وتطبيقات إدارة المعرفة والمعلوماتية في المدينة العربية، بغرض جعلها رافعة للتنمية فيها، على مستويي: تطبيقات المدن الذكية، وانعكاساتها على ثقافة مجتمعات المدن وقيمها السلوكية.

تضمنت الورشة جلستي عمل: الجلسة الأولى حول الثقافة، و جاءت الورقة الأولى بعنوان (كيف يكون اهتمام البلدية بإنشاء وإدامة المرافق الثقافية رافعة للقيم السلوكية في المدينة) قدمها المهندس الشيخ/ محمد بن احمد ال خليفة – وكيل الزراعة والثروة البحرية – وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني – مملكة البحرين. والورقة الثانية (بناء الشبكات الثقافية بين المدن وتطوير علاقاتها مع المؤسسات الثقافية الدولية) قدمتها وئام عريقات – مسؤولة الشبكة الثقافية للمدن الفلسطينية ومديرة الدائرة الثقافية في بلدية اريحا.

الجلسة الثانية حول المدن الذكية وتضمنت أيضا ورقتي عمل الأولى (القضاء الإلكتروني والتشريعات في المدن المستدامة الذكية) قدمتها القاضي الدولي/ تغريد حكمت عضو مجلس الاعيان الاردني. والورقة الثانية (دور الطاقة المتجددة في المدن الذكية المستدامة) قدمها الدكتور محمد حامد – وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني سابقاً.

وكيل الزراعة والثروة البحرية الشيخ/ م. محمد بن أحمد آل خليفة

أمين عمان في إحدى الجلسات العلمية

جلسات عمل أمانة عمّان

من جلسة أمانة عمان

نظمت أمانة عمّان الكبرى جلسة عمل فنية بعنوان «نظرة عالمية على الاستدامة»، هدفت إلى عرض التحديات التي تواجه العديد من المدن في مجال البيئة بسبب النمو السريع في عدد السكان، والتمدد التحضري ونقص المياه والطاقة. وأن التنمية المستدامة أو النمو الأخضر مفهوم رئيسي لمساعدة المدن على مواجهة هذه التحديات؛ لا يمكن تحقيق هذا التطور دون بذل جهود شاملة بين المدن وبناء علاقات أقوى مع منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة.

حيث تم استعراض بعض الرؤى العالمية لمعالجة مستقبل استدامة المدينة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتحديات البيئية والاجتماعية. دور المدن في تطوير واعتماد استراتيجيات لتحسين نوعية الحياة والمرونة والاستدامة. كما سلطت الجلسة الضوء على بعض الموضوعات المتعلقة بالنمو الأخضر، المياه والطاقة والنقل والمساحات الخضراء. شارك في الجلسة مارك غينسبرغ – مدير استراتيجيات غينسبرغ الخضراء (الولايات المتحدة الامريكية) الخبير كريم الجندي – استشاري الاستدامة الرئيسي في دار الهندسة ومؤسس ومنسق مبادرة الكربون (المملكة المتحدة). المستشارة كاري آينا إيك –نائب رئيس مجلس الأمم المتحدة للذكاء الاصطناعي – رئيس منظمة العلاقات الاقتصادية الدولية (OiER) للمدن الذكية المتحدة – النرويج. وأدار الجلسة محمد عصفور – المدير الإقليمي للمجلس العالمي للمباني الخضراء لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

مناقشات وآراء

توقيع وثيقة انضمام عمَّان لمجتمع قادة المدن

من توقيع البوتوكول

سبق انعقاد الجلسة الفنية «نظرة عالمية على الاستدامة» حفل توقيع وثيقة انضمام عمّان لمجتمع قادة التنقل «عمان ، الرائدة في التنقل الحضري المستدام» مع الاتحاد العالمي للمواصلات (UITP) ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG) وبحضور معالي أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح.

تم التوقيع على الوثيقة كل من معالي أمين عمّان الدكتور يوسف الشوارية، الأمين العام لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة إميليا سيز، ومدير المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الاتحاد الدّولي للمواصلات العامة أيمن صمادي.

جاء توقيع الوثيقة في إطار أجندة 2030 وأهداف التنمية حيث أن النمو السكاني والتمدد العمراني والتغير المناخي والاختناقات المرورية وتلوث الهواء والإسكان والتعليم والرعاية الصحية كلها ليست إلّا نذرا يسيرا من القضايا الملحة التي نواجهها. وينبغي على المدن وهي أكثر مستويات الحكومة قربا من الناس أن تعمل معهم على مواجهة هذه التحديات... ومن موقعها فإن المدن في موقع يؤهلها لأن تكون على تماس مباشر مع احتياجات الناس وأن تكون الأكثر قدرة على ترجمة أطر العمل العالمية والسياسات الإقليمية لخطوات عملية تجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي ممكناً ويعتمد مستقبل المدن على ذلك.

لهذا السبب وعبر مجتمع قادة التنقل، فقد تم إطلاق منصة على أعلى المستويات، حيث يتبادل فيها المحافظون والوزراء وغيرهم من المسؤولين رفيعي المستوى الاستراتيجيات والخبرات المتعلقة بالتنقل وتحدياته والحلول للتغلب عليها لتكون مدننا جميعاً أكثر شمولاً وكفاءة وصموداً.

لقد أظهرت عمّان وأمينها معالي الدكتور يوسف الشوارية غبر رؤيته وقيادته والتي اضطلع بها ببراعة وحنكة، حرصا ومسؤولية لجعل عمّان مدينة أفضل ورفع مستوى المعيشة لكل ساكنيها. فإن عدد من المشاريع التي تمت تعد أمثلة على الإنجازات التي تحققت حديثاً وخارطة طريق لمستقبل واعد.

جلسة أمانة عمّان الفنية

أمين عمان في افتتاح جلسة الشركاء والمانحين

جلسة أمانة عمان الكبرى مع الشركاء و المانحين

« تحقيق التنمية المستدامة من خلال الشراكات – تجربة أمانة عمان الكبرى »

عقدت جلسة أمانة عمان الكبرى مع الشركاء والمانحين» تحقيق التنمية المستدامة من خلال الشراكات – تجربة أمانة عمان الكبرى «برئاسة معالي أمين عمّان الدكتور يوسف الشواربه ومعالي أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح وبحضور المدن العربية المشاركة في المؤتمر العام الثامن عشر للمنظمة.

تم في بداية الجلسة عرض فيديو حول مفهوم الاستدامة والسياق العالمي، والاستدامة في الأردن – مدينة عمان. واستعرض أمين عمّان د. الشواربه دور أمانة عمان كجزء من الأردن في تحقيق مفهوم الاستدامة والاستراتيجيات المتبعة في أمانة عمان لتحقيق الاستدامة واستعرض العلاقة مع الشركاء و أهمية التعاون الدولي في تنفيذ

جانب من الجلسة

مشاريع تنموية في المدينة.

شارك عدد من المنظمات الإقليمية والدولية في الجلسة من خلال المناقشات والعروض ذات الصلة من بينها المعهد العالمي للنمو الأخضر، GGGI، الاتحاد الأوروبي، الوكالة الأمريكية للتنمية، برنامج الأمم المتحدة UNDP وبرنامج الأمم المتحدة UNHABITAT.

تبادل الدروع والهدايا

في ختام الجلسة العامة للمؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة المدن العربية تم تبادل الهدايا والدروع التذكارية بين معالي أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح ومعالي أمين عمّان الكبرى الدكتور يوسف الشواربه وبين المدن والبلديات العربية المشاركة في المؤتمر. كما قدم أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح هدية ودرعاً تذكارياً للشيخ عبد الله العلي النعيم تقديراً لجهوده وعمله في المعهد العربي لإنماء المدن في الرياض، إحدى مؤسسات المنظمة وهو الجهاز العلمي والتوثيقي للمنظمة بحضور المدن المشاركة في أعمال المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة المدن العربية.

منظمة المدن العرب

الأمانة العامة

Tunis
Living
Heritage

لقطات من المؤتمر العام الثامن عشر

لقطات من المؤتمر العام الثامن عشر

منظمة المدن العربية
المؤتمر العام الثامن عشر
الدورة السادسة والخمسون للمجلس التنفيذي

لقطات من المؤتمر العام الثامن عشر

لقطات من المؤتمر العام الثامن عشر

لقطات من المؤتمر العام الثامن عشر

لقطات من المؤتمر العام الثامن عشر

أمانة
عمّان
الكبرى

أمانة
عمّان
الكبرى

لقطات من المؤتمر العام الثامن عشر

لقطات من المؤتمر العام الثامن عشر

تبني وزارة الحكم
المحلي (مظلة)
توسيع
الشبكة

لقطات من المؤتمر العام الثامن عشر

مركز البيئة
للمدن العربية

أمانة
عمان
الكبرى
الدوحة

لقطات من المؤتمر العام الثامن عشر

أمانة
عمّان
الكبرى

لقطات من المؤتمر العام الثامن عشر

المنتدى العربي
للمدن الذكية
قضاء الإلكتروني والتشريعات
في المدن الذكية المستدامة
القاضي الدولي / العين
تغريد حكمت

لقطات من المؤتمر العام الثامن عشر

مؤسسة جائزة
المدن العربية
مركز البيئة
للمدن العربية

لقطات من المؤتمر العام الثامن عشر

الرياض

الأمين العام يستقبل وفداً من المؤسسة الالمانية للتعاون الدولي GIZ

الامين العام يستقبل وفد المؤسسة الالمانية للتعاون الدولي

استقبل معالي أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح في مكتبه سباستيان سونز مستشار التعاون مع المانحين العرب قسم الشرق الاوسط ،وصفا كمال الناصر مدير المشروع الوطني من المؤسسة الالمانية للتعاون الدولي GIZ، بحضور نائب السفير الألماني لدى الكويت روديغر زيتل ومستشار السفيرمازن عقلة. تم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون بين منظمة المدن العربية وبين المنظمات والهيئات الالمانية التي تعنى بالمدن وبرامج التنمية المستدامة للاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة في مجالات التنمية المستدامة. وقد عبر الوفد عن تقديره لجهود المنظمة وما تقوم به من برامج وخطط واستراتيجيات تتصل بأهداف التنمية المستدامة.

من جهته أكد أمين عام المنظمة حرص المنظمة على المضي قدماً في مسيرة العمل التنموي وحث المدن العربية على تحقيق الأهداف العالمية للتنمية لاسيما في ظل التحديات والمتغيرات التي يعيشها العالم اليوم. وقال: هناك عدة مدن عربية حققت انجازات في مجالات التنمية وهذا ما نتطلع له في المرحلة القادمة بالتعاون مع الشركاء في العمل التنموي، لافتاً إلى أن التنمية المستدامة باتت مطلباً أساسياً لمدن العالم.

... ويستقبل سفير جمهورية القمر المتحدة

معالي الأمين العام وسفير جمهورية القمر المتحدة

استقبل معالي أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح في مكتبه بمقر الأمانة العامة سعادة العارف سيد حسن – سفير جمهورية القمر المتحدة لدى دولة الكويت.

تم خلال اللقاء بحث عدد من القضايا التي تتصل بعضوية مدن وبلديات جمهورية القمر المتحدة وتعزيز التعاون المشترك.

وأكد السفير أهمية التعاون بين المنظمة ومدن وبلديات جمهورية القمر المتحدة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مشيراً إلى اهتمام المدن والبلديات في جمهورية القمر المتحدة بالدور الريادي الذي تقوم به منظمة المدن العربية من خلال البرامج والخطط التي من شأنها تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.. ودعمها للمدن والبلديات العربية على طريق النمو المستدام.

من جانبه أكد أمين عام منظمة المدن العربية أهمية تعزيز التعاون المشترك بين المنظمة والمدن العربية الأعضاء في ظل التحديات والمتغيرات المتسارعة التي تعيشها المدن في العالم. لافتاً إلى دور المدن في تحقيق التنمية المستدامة و وضع الخطط و الاستراتيجيات التي من شأنها أن تحقق أفضل الخدمات للمدينة والساكنين.

الأمين العام يزور محافظ عمّان

استقبل محافظ العاصمة الأردنية عمّان الدكتور سعد حسين الشهاب في مكتبه أمين عام منظمة المدن العربية المهندس احمد حمد الصبيح حيث تناول الجانبين عدة موضوعات تتصل ببرامج وخطط التنمية في المدن العربية وخارطة الطريق التي وضعتها الأمانة العامة والمؤسسات التابعة للمنظمة لدعم مسيرة النمو المستدام في المدن والبلديات العربية.

وقد رحب المحافظ د. الشهاب بزيارة الأمين العام وأشاد بالدور الذي تلعبه منظمة المدن العربية في إطار العمل العربي المشترك.

من جانبه أكد الصبيح حرص المنظمة على تفعيل مفهوم الشراكة وحث المدن العربية الأعضاء على مواكبة التطورات وأفضل الممارسات التي من شأنها أن تحقق للمد العربية التنمية المستدامة في مختلف المجالات.

محافظ عمّان والأمين العام لمنظمة المدن العربية

المؤتمر السادس لمنظمة UCLG–MEWA في العاصمة الأردنية عمّان

الافتتاح الرسمي

شاركت منظمة المدن العربية في أعمال المؤتمر السادس لمنظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا UCLG –MEWA يومي 9-10 يوليو 2019 في مركز الحسين الثقافي برعاية وحضور أمين عمّان الكبرى الدكتور يوسف الشواربه وعدد من رؤساء البلديات ومجالس الإدارات المحلية وممثلي المنظمات الإقليمية.

صورة جماعية

وقال معالي أمين عمان د. يوسف الشواربة في حفل الافتتاح: "إن مدينة عمان تتطلع من خلال المؤتمر إلى تنشيط الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة، واستكمال رسالة المنظمة في أن تكون صوتاً موحداً للمدن يدعو العالم إلى الديمقراطية في الإدارة المحلية، وتعزيز التعاون بين الإدارات المحلية والمجتمع الدولي، في وقت بات دور المدن والإدارات المحلية محورياً في صياغة خطط التنمية وتطبيقها، كما بات ترابط أهداف التنمية المستدامة وتكاملها يفرض علينا أن نتشارك العمل ونتبادل المعرفة بشكل متواصل، لبلوغ أفضل الممارسات التي تضمن تحويل خططنا إلى تطبيقات ناجحة على أرض الواقع".

وأضاف قائلاً: "أن مدينة عمّان، تعتنق مبادئها وتؤمن بالشراكة بين أعضائها من

كلمة أمين عمّان

جانب من الاجتماعات

أجل خدمة منطقتنا والعالم، تأمل أن تتيح نتائج ومخرجات المؤتمر مزيداً من فرص التقدم والتطوّر لجميع المشاركين، بخاصة أن جدول أعمال المؤتمر ينطوي على طرح قضايا دقيقة ومفصلية في عالم اليوم، كموضوع البيانات الضخمة، وإدارة الهجرة من قبل المدن والإدارات المحلية، والتنقل الحضري، وغيرها من المسائل الملحة في مدننا". لافتاً إلى أن عمّان اتبعت منذ سنوات نهجاً يستند على المشاركة في مختلف الشبكات والهيئات والمؤسسات والمنظمات الدولية التي يفضي عملها إلى صياغة سياسات عالمية تساعد على تواصل المدن وتعاونها، وتطوير جوانب عملها المعرفية والتنموية على مختلف الصعد.

وأشار د. الشواربه إلى انعقاد المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة المدن العربية قبل مؤتمر UCLG-MEWA قائلاً: " إنه لمن دواعي سروري أن ينعقد هذا المؤتمر الهام في عمّان، بعد أيام من استضافتنا المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة المدن العربية، وهي المنظمة الإقليمية التي تضم في عضويتها نحو 650 مدينة من كافة الدول العربية، تحت شعار "تنمية مستدامة وشراكة أقوى"، فهذا يعكس تكامل القضايا الملحة بين دول المنطقة، وضرورة استمرار الشراكة بيننا جميعاً لمواجهة التحديات المشتركة التي نعيشها، والتباحث حول أفضل الممارسات والحلول إزاءها، وصولاً إلى إدامة التنسيق والعمل المشترك بيننا. وليس غريباً أن تتزامن استضافة عمّان هذين المؤتمرين الهامين، مع مناسبة وطنية عظيمة يحتفل بها الأردن، هي الذكرى العشرين لجلوس جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم على عرش المملكة الأردنية الهاشمية، ففي

د. الشواربه: مدينة عمان تتطلع إلى تنشيط الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة

دومان: ضرورة تقييم التجارب السابقة والخطة التي ستتبعها المنظمة في السنوات الثلاث القادمة

من المشاركين

مثل هذه المناسبة التي يرفع فيها الأردنيون شعار "وتستمر المسيرة"، يكون طبيعياً أن تعمل عمّان مع شقيقاتها وجاراتها من مدن المنطقة من أجل خدمة مواطنيها وزوارها، وتكريس تعاونها، وتعزيز نجاحاتها.

مؤكداً على استمرار عمّان بدورها شريكاً حقيقياً لمدن المنطقة في السعي نحو مستقبل أكثر رخاءً وأمناً ومنعة، تطبيقاً لنهج قائد البلاد يحفظه الله في مدّ جسور التعاون والشراكة مع دول الجوار الشقيقة والصديقة، إدراكاً من جلالته للمصير المشترك الذي يجمعنا، واستمراراً لرسالة الأردن التي بُني عليها، وما حاد عنها يوماً.

من جهته بين أمين عام منظمة UCLG-MEWA محمد دومان أن الهدف من عقد المؤتمر هو تقييم التجارب السابقة والخطة التي ستتبعها المنظمة في السنوات الثلاث القادمة.

وأشار دومان إلى أن انعقاد اجتماعات اللجان المشتركة يأتي لتقييم أدائها وتقوية العلاقات والتماسك الاجتماعي بين الدول الأعضاء، وتبادل الآراء والتجارب المشتركة في مختلف المجالات على المستوى الإقليمي والدولي للوصول إلى الرفاه الاجتماعي للسكان والمدن التي يعيشون بها.

وتطرق رئيس بلدية مرسين الكبرى وهاب ستشار إلى أهمية المؤتمر في عرض تجارب المدن الأعضاء، منها تجربة مدينة مرسين في التعامل مع المشكلات التي تواجه المدن، وأبرزها الهجرة واللجوء الإنساني من سوريا وغيرها من البلدان، وآليات التعامل معها لتأمين حق الحياة والبيئة الصالحة والمستدامة لقاطنيها.

من جانبه تحدث رئيس بلدية كازان إلصور متشين عن التجربة التشاركية لمدينة كازان مع بلدية إسطنبول من خلال منظمة UCLG-MEWA التي ساهمت في دعم الخدمات التي تنهض في المدينة ومن أهمها المجال الرياضي واستضافة المباريات العالمية التي دعمت الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى الاتفاقية التي وقعتها المدينة مع الحكومة الروسية لتهيئة المشاريع المستدامة من خلال تقديم الدعم على مستوى المدن الآسيوية.

وأوضح رئيس بلدية قونيا الكبرى أوغور إبراهيم ألطاي أن 70 % من سكان العالم يعيشون في المدن الكبيرة التي تعاني أغلبها من المشاكل المالية والاجتماعية بسبب الحروب وما ينتج عنها من موجات اللجوء الإنساني، ومشاكل البيئة والتغير المناخي والتعليم ومحدودية الموارد، ما يجعلها

اجتماع المكتب التنفيذي لـ UCLG-MEWA

بحاجة إلى دراسات مشتركة على المستويين الإقليمي والدولي من أجل حلها والوصول إلى أفضل النتائج بغض النظر عن فروقات اللغة والدين والعرق.

تم خلال انعقاد المؤتمر السادس لمنظمة UCLG-MEWA انتخاب أمين عمّان الدكتور يوسف الشواربه رئيساً مشاركاً في المنظمة ورئيساً مشاركاً للجنة المدن الذكية والتنقل الحضري وانتخاب محمد سعديه رئيس اتحاد بلديات الضنية – لبنان رئيساً في منظمة UCLG-MEWA للدورة القادمة.

من جلسة الهجرة

جلسات المؤتمر

تطرقت جلسات المؤتمر على مدار يومين لمجموعة من الموضوعات التي تعتبر تحديات أمام المدن. فقد ركزت جلسة تحديات وفرص البيانات الضخمة والبيانات المفتوحة للإدارات المحلية على الممارسات الجيدة للإدارات المحلية التي يجب اعتبارها خارطة طريق كما تم مناقشة إيجابيات وسلبيات البيانات الكبيرة و المفتوحة. أما جلسة دور الإدارات المحلية في إدارة الهجرة تطرق المتحدثون إلى التحديات التي تواجه المدن التي تعيش الهجرة وتدفق المهاجرين وتحديد أفضل الممارسات وتعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين المدن للتصدي إلى هذه الظاهرة وإيجاد الحلول الناجحة.

كما تم عقد اجتماعات لجان المدن الذكية والتنقل الحضري، ولجنة الاندماج الاجتماعي، وبحث أليات التكيف مع تغيرات المناخ، والمرونة الحضرية في اتخاذ التدابير اللازمة ضد الآثار المدمرة للكوارث والأخطار والصدمات قبل ظهورها، والتنمية المحلية والحوكمة ودبلوماسية المدينة وحماية التراث في المدن والمناطق المحلية مع إيجاد برامج ومشاريع مستدامة تحافظ على الثقافة المحلية . كما تم مناقشة التقرير السنوي لثلاث سنوات وعرض الخطة الاستراتيجية لعمل المنظمة.

دور الأسر وشركاء التنمية في محاربة الفقر بولاية الخرطوم

د. ايمان احمد محمد على - استاذة مشاركة - عميدة كلية العلوم الحضرية

عند الحديث عن التنمية، يتبادر للذهن الشريك الآخر في عملية صنع استراتيجيات التنمية وهم الشركاء. فعملية صنع السياسات التنموية من المهام الأساسية لأي دولة، بيد أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ، فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوطات وهذا أمر مسلم به منذ عقود عديدة فهنالك إقرار أن للجماعات المنظمة داخل المجتمع دوراً اساسياً في عملية صنع السياسات بمختلفها سواء من خلال صراعاتها مع بعضها أو مع الدولة في سبيل التأثير على عملية صنع السياسات المختلفة أو من خلال تقديمها لأنماط عديدة من المدخلات (معلومات، مشاورات، خبرة، مطالب، تأييد.. إلخ) للنظام السياسي.

وبناء على ذلك برزت أدوار عديدة وجديدة منوط بها الشركاء، بعضها متعلق بالتحول الديمقراطي والبعض الآخر ذو صلة بصنع السياسة وإحداث التنمية. فقد تنامت بقوة في العقود الأخيرة من القرن العشرين الدعوة إلى المشاركة الواسعة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشأن العام وتبلورت في صور شتى مع العقد الأول من الألفية، حيث ظهرت مصطلحات الحكم الراشد بطريقة مؤطرة، كذلك اصبحت عبارة التنمية البشرية المستديمة ومعها الاجتهادات الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي والمحافظة على البيئة تتلاقى في رزمة من الأهداف، وهي موضوعات أثارت قضايا متشابكة ولكنها كلها تخاطب أهدافا تنموية تتجه نحو ترقية

الحياة البشرية وتحرير المجتمعات من الفقر وتهدف لرفع المستوى المعيشي والاستغلال الأمثل للموارد والحفاظ عليها في آن وذلك من خلال مشاركة أكبر للمجتمعات الإنسانية وإشراك كافة الفئات والقطاعات في تحمل الأعباء والاستفادة من ناتج هذه الشراكة.

في السودان منذ سنوات الاستقلال والعقود التالية، كانت مسألة التنمية عبئاً حكومياً خالصاً تتم على مستوى الحكومة المركزية دون ان تكون هنالك ادوار تذكر على مستوى المديريات او المجالس المحلية. وقد أحدث قانون الحكم الشعبي المحلي في عام 1971م نقلة نوعية في عملية المشاركة الجماهيرية حيث أوكل للمجالس الشعبية التنفيذية بالمديريات المشاركة في إحداث التنمية على أن صانعي القرار ومبتدري الخطط كانوا يضعون الخطط ويمررونها عن طريق الأجهزة التشريعية ويقومون بتنفيذها وكانت المجتمعات المحلية في الغالب متلقية أكثر منها مشاركة في الخطط أو تنفيذها أو الإشراف والرقابة عليها.

وشيء من الانفتاح والشعور بأن سند المواطنين المتلقين للخدمات والمستهدفين بالتنمية ضرورة ولو من باب الاستشارة. على أن دائرة المشاركة لم تكن تتعدى أعضاء المجالس التشريعية بمستوياتها المختلفة، وكانت في الغالب لتقنين وإجازة الميزانية وابداء الرأي والأشعار بأن هناك جهات تراقب.

ولكن مع مرور الوقت اصبحت هنالك جهات كثيرة مؤثرة في دائرة الفعل حيث اصبحت تتشكل في تنظيمات لها دساتيرها ولوائحها واصبحت لها أهداف ومطالب وتوقعات تسعى إلى تحقيقها.

نحو وضع إطار مفاهيمي ضابط للدراسة

يمكن حصر شركاء التنمية في: السلطات العامة (الوزارات والمصالح والهيئات والمكاتب التابعة لها)، قطاع الأعمال العام والمختلط، الغرف التجارية والصناعية، الاتحادات والنقابات والجمعيات الأهلية والتعاونية، جمعيات رجال الأعمال والمستثمرين، البنوك وشركاء التأمين، الاحزاب السياسية والتنظيمات المجتمعية، المجالس المحلية والنيابية، الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث، الشخصيات العامة والإعلامية والمولين الأجانب.

وتتمثل أهمية شركاء التنمية في الآتي (1):

- الشركاء هم المعنيون بالتنمية ومن الطبيعي أن تكون لهم اشواقهم وامنياتهم التي متى ما تحققت تبنوها وخلقت فيهم شعور الملكية لأنها تمثل خياراتهم وطموحاتهم.
- لكل من الشركاء خبرات ومعارف وتجارب ومعلومات سابقة عن الأوضاع لا تتوفر عند الذين يأتون من خارج المجتمع المحلي سواء كانوا من الخبراء أو صانعي السياسات. وبالتالي فان فكرهم وجهدهم وحكمتهم تمثل إضافة ودعماً حقيقياً لامتلاكهم المعلومة والتجربة وعكسها في أي ممارسة مستقبلية.
- وجود الشركاء يقلل من المخاطر والتحديات المتمثلة في الرفض للتجديد أو تعارض المصالح وبالتالي يوفر وجودهم امكانية التفاوض والتوصل لحلول ترضي الجميع والخروج بأكبر مكاسب ممكنة وتقليل النفقات التي كان من الممكن أن تذهب في التعويضات وتعقيد أمر الإجراءات وتفادي التعطيل الناتج عن الصراعات وتضارب المصالح.
- الشركاء هم أقرب الناس من قواعدهم ولديهم القدرة على التعبئة والاستنفار للمساهمة المادية والعينية والجهد الشعبي وذلك لتغلغلهم وسط القاعدة والقدرة على الاقناع ولهم دور كبير في حمل رسالة التغيير قادةً يستلهمون رؤية المجتمع وعكس الفوائد المتوخاة من المشروعات المستقبلية بما يحفظ حق مواطنيهم والحفاظ على مكاسبهم.

المتغيرات الدافعة لتصاعد دور شركاء التنمية على الصعيد العالمي

1- دولة الرفاهة الاجتماعية وتحولاتها:

اتجهت دول الغرب الرأسمالية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929م وتحت تأثير اسهامات كينز الاقتصادية إلى الدعوة لتدخل الدولة في مجلات اقتصادية واجتماعية عديدة من أجل انقاذ النظام الرأسمالي من أزمته وقد نتج عن هذا التدخل نشوء ما أطلق عليه دولة الرفاهة الاجتماعية، إذا تحملت الدولة عبء تقديم الخدمات الأساسية للشعب وقد استمر هذا الوضع طيلة الانتعاش الاقتصادي التي اعقبت الحرب العالمية الثانية حتى بداية التسعينيات حيث بدأت أزمة النظام الرأسمالي التي عرفت بأزمة دولة الرفاهة وتجلت في ضعف الأداء الاقتصادي للدول الصناعية.

في ذلك الوقت برز دور الدولة في الحياة الاقتصادية وجاء نجاح حكومة تاتشر في بريطانيا عام 1969م ثم انتخاب ريغان في الولايات المتحدة الامريكية عام 1980م تأييدا لهذا التيار الذي يرغب في حكومة أصغر، ثم انفجرت كل الدولة الاشتراكية في السنوات الأخيرة ودعمت هذا الاتجاه وبذلك تكاتفت الظروف نحو الأخذ بايدلوجية جديدة في السياسات الاقتصادية امتد تطبيقها لاحقاً في الدول النامية، إذ بدأ يتردد الحديث عن ضرورة تحقق التوازن المالي والنقدي على المستوى العالمي وايضاً الإصلاح الهيكلي الذي يتطلب الأخذ باقتصاد السوق والخصخصة وخلق المناخ الاستثماري المناسب[2].

وهكذا لم تلبث سياسات التنمية في معظم الدول النامية أن أخذت منذ الثمانينيات وبوجه خاص في التسعينيات بهذا التوجه الجديد نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد والحد من الانفاق العام على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، وقد تزامن مع ما سبق تحول آخر أطاح بمقولات الخطاب الكلاسيكي وبخاصة في الدول النامية، هذا الخطاب الذي يركز على دور الدولة في التنمية والمتأثر بالمدرسة الكينزية. فقد أدت النتائج المتواضعة- التي حققتها خطط وبرامج التنمية واسعة النطاق

وقامت بها الحكومة في تلك البلدان لتحقيق النمو الاقتصادي السريع- إلى اعادة النظر في المفاهيم التنموية السابقة.

ولذا بدأ الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية، وتشجيع المشاركة على المستوى المحلي، والتركيز على اشباع الاحتياجات الأساسية للمواطن وقد برزت في هذا الإطار مصطلحات جديدة مثل شركاء التنمية والمشاركة الشعبية والتنمية المستديمة والوصول لأفقر الفقراء. وهكذا تبلور دور شركاء التنمية دوراً اقتصادياً واجتماعياً يحل محل الدولة في وظيفة تخصيص الموارد بصورة أكثر عدالة وكفاءة.

بيد أن الأمر الأكثر أهمية أن حدود التعاون بين الدولة والمجتمعات الغربية وغيرها من ناحية، وشركاء التنمية من ناحية أخرى لم يقف عند هذا الحد، ولكنه تجاوز ذلك إلى بلورة شراكة مؤسسية ومنظمة بين الطرفين في التنمية.

ففي بلدان مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، تطور التعاون بين الحكومات وشركائها في التنمية بسرعة هائلة، وبغية دعم هذا التطور ثم الاتفاق على أسس وأطر لهذا التعاون تعيد صياغتها العلاقة بين الطرفين بصورة أكثر توازناً وتؤكد أن دور الشركاء في التنمية ليست مجرد دور مكمل للدولة ولكنه طرف اساسي في صياغة السياسات التنموية وتنفيذها.

2 - النظام العالمي وتحولاته:

منذ عقود التسعينيات لم يعد الخطاب المتعلق بدور شركاء التنمية يركز على سد الفجوة أو ملء الفراغ الذي انسحبت منه الدولة- بعد تطبيقها- سياسات التحرير الاقتصادي، ولكنه تطور إلى التأكيد على ضرورة قيامهم بدور في عملية صنع السياسات التنموية جنباً إلى جنب مع الدولة ومؤسساتها وعلى هذا يمكن القول انه لم تكن أزمة دولة الرفاهة هي السبب الأساسي والوحيد للتعويل على دور الشركاء في التنمية لكن كان بجانب ذلك التحولات الجذرية التي طرأت على النظام العالمي منها(3).

- الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية خاصة مع دول العالم الثالث من خلال قيامها بتوجيه المعونات مباشرة لشركاء التنمية في تلك البلدان.

- وعلى الصعيد المقابل كانت هناك ضغوط موجهة الى بعض المؤسسات المالية الدولية لتعديل أجندتها ومنهجيتها في العمل مع البلدان النامية. فخلال التسعينيات قام شركاء التنمية بحملة قوية لحث البنك الدولي على مزيد من الانفتاح والشفافية وتشجيع خفض الديون وإتباع استراتيجيات انمائية أكثر عدلاً وأقل تدميراً للبيئة وقد نجحت هذه الضغوط إلى حد كبير في دفع البنك الدولي عام 1994م إلى إعادة النظر في أهدافه وطرائق عمله، فحوالي نصف مشروعات الإقراض الخاصة بالبنك تتضمن بنوداً وتدابير خاصة بمشاركة شركاء التنمية في تلك البلدان مقارنة بحوالي 6 % فقط من المشروعات في الفترة 1973م- 1988م.

- على صعيد آخر كان للأمم المتحدة دور رائد في تصعيد أهمية دور الشركاء في التنمية الاجتماعية وقد تمثل ذلك في المؤتمرات العالمية العديدة التي انعقدت في التسعينيات، فقد شهد العقد العديد من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة ومشاركة المجتمع المدني فيها مثل: مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل 1992م

- والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة 1994م - ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن 1995م - والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في عام 1995م - ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اسطنبول 1996م؛ وقد تناولت توصيات تلك المؤتمرات قضايا عديدة تركزت بالأساس حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة كما اشارت إلى مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يجب أن تتخذها المؤسسات الحكومية بالتعاون مع شركائها في التنمية لتحقيق الأهداف المرجوة وبذلك استقر في وجدان الخطاب العالمي أن هنالك طرفين مسؤولين عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية هما: الدولة ومؤسساتها وشركائها في التنمية(4).

دور الاسر وشركاء التنمية في محاربة الفقر بولاية الخرطوم

في السودان منذ سنوات الاستقلال والعقود التالية كانت مسألة التنمية عبئاً حكومياً بحتاً يتم على مستوى الحكومة المركزية ولا تقوم الحكومة على مستوى المديرية أو المجالس المحلية بأي أدوار تذكر في إدارة التنمية في البلاد. لكن احدث قانون الحكم الشعبي المحلي في عام 1971م نقلة نوعية حيث أوكل للمجالس الشعبية التنفيذية بالمديريات المشاركة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن في التطبيق كان الدور الأكبر لصانعي القرار ومبتدري الخطط الاقتصادية وإقرارها بواسطة الأجهزة التشريعية وتنفيذها ومراجعتها وكانت المجتمعات المحلية أو الشركاء المستفيدين في الغالب متلقين أكثر من مشاركين في إعداد الخطط أو تنفيذها أو الاشراف والرقابة عليها(5).

لكن مع تطور الوعي السياسي والشعور بضرورة ازكاء روح المشاركة في الفعل التنموي في البلاد حدث تطور في القوانين والممارسة وشعور إيجابي بدور الشركاء المستفيدين بالتنمية ولو من باب الاستشارة فقط. على أن في الفعل لم تتعدَّ دائرة الشركاء أعضاء المجالس التشريعية بمستوياتها المختلفة وكانت في الغالب لتقنين وإجازة الميزانيات وإبداء الرأي وإشعار الآخرين وهماً بدورهم الإعدادي والإقراري والرقابي على خطط التنمية الموضوعية.

ومع التحولات العالمية في الفهم التنموي- كما سبق - اصبحت هنالك جهات كثيرة مؤثرة في دائرة الفعل التنموي في البلاد حيث اضحت تتشكل في تنظيمات وهيئات ومنظمات... الخ، لها دساتيرها ولوائحها وأهدافها ومطالبها وتوقعاتها المستقبلية التي تسعى إلى تحقيقها. كما أن مفهوم التنمية لم يعد يقتصر على المفهوم القديم الذي ارتبط فقط بالتنمية الاقتصادية البحتة بقدر ما ارتبط بشمولية المنظور، وأن اي عمل اقتصادي لا يكون بعده تغيير اجتماعي يشمل كل

افراد المجتمع لا ينظر اليه وسيلةً للتنمية. لذلك تعاظمت دائرة الشركاء وكبرت لتشمل عديد الفئات والجهات التي لم يكن لها وجود مع بدايات الاستقلال في الدول النامية.

ويشير دستور السودان الاقتصادي إلى التزام الحكم الراشد موجها للسياسات وذلك ما تمت ترجمته في الخطة الربع قرنية حيث أشارت لضرورة التزام مبادئ الحكم الراشد وخلق الشركات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك على اعتبار أن اي فعل خاص بالحق العام والشأن العام هو معنى بالضرورة بالمجتمع الكبير فإنه لا يجوز غمط حقوق الناس في المعرفة والمشاركة وإبداء الرأي في الخيارات المطروحة باعتبار أنهم اصحاب مصلحة ومؤثرين ومتأثرين في نفس الوقت. وتمشياً مع دستور البلاد الانتقالي والاستراتيجية القومية ركز دستور ولاية الخرطوم على حق المواطن في الحريات والتنظيم إلا أنه لم يخصص باباً وفقرة تقر بمبدأ المشاركة في الفعل التنموي مع مؤسسات المجتمع المدني إلا من حيث التمثيل بالمجالس التشريعية وحق الانتخاب.

لكن جاء في قانون الحكم المحلي لسنة 2007م تشجيع التكافل وروح المشاركة الشعبية والعمل الطوعي والعون الذاتي وحشد طاقات الجماهير وتسخيرها لإنجاح البرامج المحلية الخدمية والتنموية، بالإضافة إلى العمل على تخفيض وطأة الفقر ورعاية العجزة والأيتام والأرامل وأسر الشهداء والمعوقين وذوي الحاجات الخاصة باتباع مناهج التنمية بالمشاركة التي تستهدف المجتمعات المحلية والعمل على إحداث التغيير الاجتماعي وتعميم اساليب تنمية المجتمع بالاهتمام بمنظمات المجتمع المدني وإعانة المنظمات والقطاع الخاص على تطور مشاريع العون الذاتي ودعمها مالياً وفنياً ومتابعة إنجازاتها (6).

ويلاحظ أن ولاية الخرطوم قد بدأت تستشعر منذ أمد بعيد ضرورات المشاركة في اتخاذ القرار، كإشراك الغرف التجارية

ومشاركتها في فرض فئات الضرائب والمحاولات لإشراك تنظيمات المرأة من خلال منظمات المجتمع المدني العديدة الخاصة بالعاملين في القطاع غير المنظم وإشراك النقابات في برامج دعم العاملين بالإضافة إلى التعاون مع الفئات الخاصة التي تمثل شرائح المعوقين وجرحى العمليات، لإنشاء مؤسسات تعنى بتمويل ومشروعات صغيرة جماعية للفقراء.

وفي الزيادة المطردة لسكان ولاية الخرطوم- حيث بلغت نسبتهم 2.4 % من أجمالي سكان السودان في تعداد 1955م- قفزت هذه النسبة الى 13,5 % في تعداد عام 2008م، واصبحت ولاية الخرطوم الجزء الاكثر نموا فى السودان من حيث السكان. ومع النمو المتزايد للسكان، توجب منذ عام 1990م اضافة فئة سكانية جديدة وهي فئة النازحين، فالنمو السكاني في ولاية الخرطوم تأثر بعوامل النزوح الذي جعل منه نموا غير طبيعي.

وللهجرة جوانبها السلبية، كضعف الانتاج في الريف، وتفشي الجريمة، والتفكك الاسري، والبطالة والمهن الهامشية والسكن العشوائي، وارتفاع معدلات الفقر، وقلة خدمات النظافة وصحة البيئة الحضرية، تفشي الاوبئة والامراض المتعلقة بقلة الامداد المائي وعدم اصحاح البيئة، والضغط الهائل على الخدمات المحدودة، كوسائل النقل والشوارع، والاسواق والمستشفيات، التي شهدت تطورا ولكنه لم يصل للدرجة التي تستوعب الكم الهائل من المهاجرين. ولكل هذه الاسباب كان لزاما على الولاية ان تبحث عن شركاء فاعلين للمساعدة فى معالجة اكثر نتائج الهجرة سلبية وهي متمثلة في محاربة حدة الفقر في الولاية.

ويمكن حصر هذه الشراكة في النقاط التالية:

1 - الشراكة مع القطاع المصرفي:

تم الاهتمام لأول مرة من قبل البنك المركزي وتمشياً مع استراتيجية الدولة بتقديم خدمات التمويل الأصغر في تسعينيات القرن الماضي وبدأ معظم المصارف السودانية ومنذ ذلك الوقت تتوسع عملياتها لتغطية أقاليم وقطاعات إنتاجية متنوعة وفقاً لموجهات السياسية الائتمانية للبنك المركزي بتخصيص 10 % من سقوف التمويل للبنوك سنويا للأعمال الحرفية والمهنية وصغار المنتجين. وقد ركز معظم هذه البنوك على تقديم هذه الخدمات في ولاية الخرطوم، كما بدأ الاعتراف الكامل في السياسة التمويلية لعام 1994م- 1995م حيث تم وضع قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة ضمن القطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي، كما أدخلت السياسات التمويلية منذ منتصف التسعينيات بعض الامتيازات والنظم التي تحكم تمويل هذا القطاع.

وقد اتضح ذلك في الميزات التي منحتها البنوك التجارية لهذه القطاعات للحد من الفقر فقد شملت مثالاً:

- تخصيص بنك فيصل الإسلامي السوداني فروعاً في الولاية لتقديم التمويل للصناعات الصغيرة والحرفية بأقساط مريحة وبضمانات ميسرة، وكذلك الإعفاء من بعض متطلبات التمويل وقبول الضمانات الشخصية. كما قام البنك بتقديم استشارات لأصحاب الصناعات الصغيرة (فنية، إدارية، محاسبية)، بالإضافة لعقد دورات تدريبية متخصصة بقطاع الصناعات الصغيرة ومن ثم قام بتمويل المتدربين وبذلك يكون البنك– مثالاً– وفر فرص عمل لفئات تمتلك الخبرة وينقصها رأس المال لزيادة دخولهم والحد من الفقر في الولاية (7).

- كما قام الادخار للتنمية الاجتماعية بتوفير التمويل لأكثر من 1200 مشروع زراعي عام 2003م وقد بلغ المستهدفون بهذا التمويل أكثر من 20 الفا من صغار المزارعين. كما مول البنك في نفس العام مشروعاً لحفر ابار بهدف توفير مياه الشرب لأكثر من 248 أسرة كما ساهم في تمويل محفظة الموسم الشتوي بحوالي 25% من رأس مال المحفظة، كما مول مشروعات لزراعة الأسماك وأخرى في مجال إنتاج وتربية المواشي وقد تبنى البنك تمويل مشروعات الاستخدام الذاتي للخريجين على انها أحد البدائل للتمويل التي طرقتها الدولة لإيجاد فرص عمل مناسبة للخريجين في مختلف التخصصات في شكل مجموعات بما يمكن المصرف من المتابعة وتوفير فرص التمويل والتدريب والإسناد.

- كما قام البنك تمشياً مع سياسة الدولة واستراتيجية الولاية وتحقيقاً لأهدافه وغاياته بتمويل بعض الأنشطة في القطاع غير المنظم ومن هذه المشروعات التي قام بتمويلها (8):

تم تمويل أكثر من 13 ألف أسرة (استجلاب ماكينات اللحام والثلاجات وتوفير ماكينات الخياطة).

- مشروع الوحدات المتحركة لبائعات الشاي: وقد هدف هذا المشروع لخلق فرص جديدة لتوليد الدخول بتنظيم عمل بائعات الشاي بولاية الخرطوم، وقد استهدف المشروع بالتعاون مع الولاية 200 امرأة في الأحياء والأسواق الشعبية بهدف زيادة دخل المرأة الفقيرة وتنظيم عمل المرأة في القطاع غير المنظم ورفع قيمة العمل الاجتماعية والاقتصادية مع رفع الوعي الصحي والبيئي للمرأة العاملة في القطاع غير المنظم.

- مشروع تنظيم خدمات الأسواق: حيث تم تنفيذ هذا المشروع شراكة بين المصرف وشركة راجا للتنمية بالتعاون مع ولاية الخرطوم وذلك بهدف توفير فرص عمل لعدد (655) من المستهدفين حيث تم التركيز على الطلاب والفقراء وشرائح المشردين وكانت بداية المشروع عام 2004م للمساعدة في تنظيم خدمات الأسواق.

- الودائع الوقفية: وقد مثلت الودائع الوقفية نموذجاً للشراكة بين المحليات بولاية الخرطوم وبنك الادخار حيث تقوم هذه الودائع على مال مقطوع من المحليات بالولاية يقابل ذلك مال آخر مقطوع من بنك الادخار يوجه لعدد من المستفيدين الذين تختارهم المحلية المعينة، والتمويل يقدمه المصرف وفقاً لشروط الوقف للمال. ولعل هذا النوع من الضمانات يعتبر من أقوى الضمانات غير التقليدية وشملت أنواع الضمانات الآتي:

أ– توفير الضمانات للمستفيد عن طريق المنظمات القاعدية.

ب– الضمانات الشخصية.

جـ – ضمانات الصناديق المجتمعية.

2 – الشراكة مع الصناديق والمؤسسات والوزارات الاجتماعية:

أكدت الاستراتيجية القومية الشاملة للأعوام (1992م – 2002م) والبرنامج الثلاثي على مدى أهمية محاربة الفقر على المستوى الاتحادي والولائي وبناء عليه فقد استجابت الولاية لمحاربة الفقر من خلال التنسيق وإنشاء الصناديق والمؤسسات الاجتماعية فهنالك العديد من الصناديق الاجتماعية التي توفر الدعم للفقراء والمجموعات ذات الدخل المنخفض، كما هنالك تجارب للصندوق القومي للمعاشات ومشروع الخريجين في تقديم التمويل الاصغر.

وقد قامت الولاية بإنشاء مؤسسة التنمية الاجتماعية في العام 1996م ووزارة الشؤون الاجتماعية في عام 1995م لتعمل الولاية من خلال التعاون مع المؤسسة ووزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية على[9]:

- التركيز على الفقراء وتأكيد تقديم الخدمات لذوي الدخل المحدود من الرجال والنساء.
- التركيز على مشروعات التنمية الاجتماعية ومتابعتها.
- تفعيل قيم العطاء والتكافل في المجتمع.
- تطوير برامج رعاية الفئات الضعيفة خاصة النساء والأطفال وإدماجهما في المجتمع.
- تحقيق التكافل الاجتماعي والتراحم.

وقد عملت وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية في الولاية في عدة محاور أهمها[10]:

أ - محور تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويشمل هذا المحور:

- التأكيد على مسار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومراجعة التجربة وتطويرها.
- اصدار التشريعات اللازمة لدعمها وتشجيعها بمنحها الإعفاءات والتسهيلات أسوة بالمشروعات الاستثمارية الكبيرة.
- معالجة مشاكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالتوعية والكفاءة والإنتاجية.
- تنظيم صغار المنتجين في مجموعات ائتمانية وتسويقية وإنتاجية للاستفادة من اقتصاديات الحجم والأهلية للتمويل.

ب. محور التمويل: ويهدف هذا المحور إلى الاتي:

- توفير المال اللازم عن طريق فتح منافذ تمويل جديدة.
- تطوير محفظة التمويل ووضع نظام اساسي لها.
- ابتكار آليات تنفيذ ومتابعة فعالة.

أما مؤسسة التنمية الاجتماعية فقد ساعدت في:

- تقديم القروض للفقراء الممارسين للأعمال الصغيرة في المناطق الحضرية الفقيرة.
- بناء القدرات للمؤسسات القاعدية الوسيطة مثل جمعيات الادخار والتسليف في الأحياء.
- إنشاء محافظ التمويل الاصغر على مستوى المحليات في الولاية وتهدف من خلاله المؤسسة الاتي:
- تمويل المشروعات الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية سعياً وراء الاكتفاء الذاتي وخلق فرص عمل جديدة.
- الاهتمام بالفئات الفقيرة والشرائح الضعيفة من خلال تمويل المشروعات الإنتاجية والتدريب المهني والإداري والتوعية الاجتماعية بالتعاون مع الجهات ذات الصلة.
- الاهتمام بالمشاركة الشعبية وخلق كوادر ومؤسسات قاعدية مدربة تكون قادرة على تخطيط وتنفيذ وإدارة المشاريع على المستوى المحلي.
- تشجيع الصناعات الصغيرة ودعمها من خلال التمويل والتدريب ونقل التكنولوجيا ووضع استراتيجيات التسويق.

وقد تبنت المؤسسة نهج تقوية المجتمعات المحلية وذلك من خلال تكوين الجمعيات الائتمانية التي أسهمت في تنفيذ البرامج وجذب الموارد بتأسيس عدد كبير من الجمعيات في مختلف أنحاء الولاية. ومع تزايد الحاجات المجتمعية لجأت المؤسسة إلى صيغة تمويلية خارج نطاق الدعم الحكومي وقد نجحت في إنشاء شبكة علاقات وشراكات مع الشركات والبيوتات التجارية وكان نتاج ذلك زيادة عدد المشروعات الصغيرة مثل تمليك وحدات الغاز ومشروعات كبيرة كإنشاء شبكات المياه ومراكز الحاسوب.

كما مارست المؤسسة عام 2008م التمويل الاصغر حيث بادرت إلى تنفيذ حاضنات الاعمال ثم إنشاء محافظ التمويل الأصغر عبر شراكات مع فروع بنوك متعددة بلغت سبع محافظ.

كما اعترف بنك السودان بها جهةً قادرة فنياً وإدارياً على تقديم الخدمات الائتمانية بعد توقيعهما معاً اتفاقية عام 2007م. وتستهدف المؤسسة بعض الفئات أهمها:

- الفقراء الذين يتلقون دعماً من ديوان الزكاة خاصة الأسر التي تعولها النساء.
- الفئات الخاصة من المعوقين.
- الخريجون غير المستوعبين.

وقد تمثلت المشروعات التي قامت بها المؤسسة في الاتي (11):

أ - المشروعات الفردية: اتجهت المؤسسة إلى تنفيذ مشروعات فردية صغيرة لمكافحة الفقر بالتركيز على الأسرة الفقيرة التي تعولها النساء وشملت هذه المشروعات انشطة في التجارة والخدمات والصناعات الصغيرة (ورش حدادة، مكتبات، اكشاك طبالي، عربات كارو).

ب - المشروعات الجماعية: وتضم في عضويتها ما بين (20-50) عضواً حيث تحصل المجموعة على تمويل واحد باسم المجموعة. وهناك شكل آخر من أشكال التمويل (الفردي والجماعي)، حيث تقوم المؤسسة بتمويل الافراد تمويلاً فردياً ولكن العمل يكون في شكل جماعي (مجموعة الحامدة، مجموعة الحاج يوسف، مجموعة مايو لتنمية المرأة) حيث تشكل المجموعة الضمان المالي والفني. وتهدف المشروعات الجماعية إلى اختيار مشروعات لها

فائدة تنموية كبيرة للمجتمع.

ج – مشروع صندوق السكن التعاوني: وهو أحد المناشط المبذولة في إطار تخفيف حدة الفقر في الولاية وتحسين البيئة السكنية.

د – معرض الأسر المنتجة: تم افتتاح المعرض شراكة بين المؤسسة وديوان الزكاة وبنك الادخار في مايو 2001م ويسعى المشروع لتحقيق عدة أهداف أهمها:

– تنسيق منتجات الحرف الصغيرة من خلال المعارض ومراكز التوزيع.

– فتح آفاق تسويقية محلية للمنتجات الصغيرة.

– ضبط منتجات الأسر المنتجة بخلق برامج تدريبية وتوفير الخامات الجيدة.

– تقديم الاستشارات الفنية والتجارية لتطوير الإنتاج والتسويق.

كما نتج عن هذه الشراكة عدد من المشروعات الرائدة في هذا المجال منها:

أ. مشروعات تشغيل الخريجين، ويهدف هذا المشروع إلى:

– نشر ثقافة وفلسفة عمل الخريجين الشباب.

– تقليل نسبة البطالة في المجتمع خاصة وسط الخريجين.

– الاستفادة من طاقة الشباب الكامنة في دفع عجلة التنمية.

– اكتشاف النبوغ والإبداع عند الخريجين وإتاحة الفرصة لهم لولوج مجالات رائدة ومبتكرة.

ومن الآثار المتوقعة لهذا المشروع:

- زيادة دخل الخريجين المستفيدين وأسرهم.
- توفير عدد من الوظائف المنتظمة والوظائف الموسمية.
- خروج الخريج من دائرة البطالة والتخلص من آثارها النفسية والاجتماعية.

ب. مشروع برنامج الامل للتمويل الأصغر: وهو برنامج متخصص في التمويل الأصغر يقدم خدمات مالية متعددة للأفراد والمجموعات الأقل دخلاً بالولاية وذلك بهدف تحسين مستوى معيشتهم ويتم تمويله بالشراكة مع بنك السودان وحكومة الولاية ويهدف المشروع الى:

– الترويج لثقافة التمويل الأصغر والاسترداد.

– توصيل الخدمة للفقراء بمناطقهم.

– تخفيف المعاناة لطالب الخدمة التمويلية.

– تفعيل الادخار والصيرفة المجتمعية.

ويتم ذلك من خلال عدة أنشطة تتمثل في:

- تمويل انشطة تجارية وخدمية واستهلاكية.
- سلفيات لدفع رسوم دراسية.
- تمويل صيانة العربات.
- صيانة وتحسين المنازل.
- دفع رسوم تأمين وترخيص.
- تمويلات موسمية بحسب الاحتياج.
- تمويل انشطة صناعية صغيرة.

ويتعامل البرنامج مع الأفراد مباشرة أو بواسطة مجموعاتهم التضامنية أو عن طريق الجمعيات القاعدية.

أ. برنامج تأهيل بائعات الأطعمة بولاية الخرطوم:

الغرض من هذا المشروع هو تأهيل النساء العاملات في مجال انتاج العصائر للعمل في مجالات كسب شريف لا تتعارض مع توجهات الدولة واستهدف المشروع 250 امرأة وقام بتوفير مظلات وأكشاك بالأسواق والمناطق السكنية وقد صممت بحيث تضم كل مستلزمات ومقومات العمل المطلوبة(12).

د. برنامج دعم المعوقين: هدف المشروع لزيادة الدخل وحفز المعوق للقيام بدوره في المجتمع وقد استهدف المشروع 100 فرد بتقديم فرص للمعوق بعد دراسة المشروع الذي يتلاءم وحالة المعوق ويصحب ذلك برنامج تدريبي للمعوق في المشروع المقترح وتأهيله. ويحدد نوع المشروع البرامج التدريبية المصاحبة ويقدم التمويل عن طريق قروض قصيرة للمعوق.

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج:

1. يؤثر شركاء التنمية على عملية صنع السياسات التنموية من خلال عدة وسائل وآليات مثل: تقديم المشورة والخبرة الفنية وبناء تكتلات وتحالفات للضغط على صناع السياسات التنموية.
2. على الرغم من النجاحات التي حققتها الشراكة بين شركاء التنمية وولاية الخرطوم فى الحد من ظاهرة الفقر، فإن هذه التأثيرات ظلت محدودة وجزئية بسبب النظم والهياكل التي تحدد توزيع السلطة والموارد داخل الولاية.
3. قام شركاء التنمية بالتعاون مع الولاية بعدد من الأدوار وعوضوا انسحاب الولاية من عدد من مجالات الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية، مثل: التعليم والصحة ومواجهة الفقر ومشكلة البطالة.
4. بدأت الولاية في إسناد جزء من مشروعاتها لشركاء التنمية كما بدأت معالم البناء لشراكة ولكنها ما زالت قليلة ومحدودة وتفتقر إلى الإطار المؤسسي المنظم لها، ما يجعل دور الشركاء في الولاية يتجاوز مجرد تقديم بعض الخدمات إلى فاعل أساسي ومحوري في عملية صنع السياسات التنموية بالولاية وتنفيذها وتقويمها.

ثانيا التوصيات:

1. لن تحقق الشراكة بين شركاء التنمية وولاية الخرطوم دورها في محاربة الفقر، إلا من خلال إدخال إصلاحات على الهياكل الرسمية وليس مجرد مضاعفة اعداد المشروعات التي يقوم بها الشركاء.
2. توفير إطار مؤسسي يحدد أسس التعاون بين الولاية وشركائها في الحد من ظاهرة الفقر، مع مراعاة مراجعة هذا الإطار باستمرار في ضوء المتغيرات التي تطرأ على المجتمع.
3. ضرورة التنسيق بين شركاء التنمية مع بعضهم بغية تسهيل تبادل المعلومات والخبرات وتقديم المشورة لتعظيم ادوارهم الجماعية فى محاربة الفقر بالولاية.

المراجع والمصادر

1. كمال المنوفي، اصول النظم السياسية المقارنة، الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987، ص20.
2. عبدالرحيم أحمد بلال، منظمات المجتمع المدني وتحديات التنسيق والتشبيك (مسودة نقاش)، مركز المرأة للسلام والتنمية، قاعة المؤتمرات، وزارة الرعاية الاجتماعية، الخرطوم، 2009م، ص20 – 26.
3. عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998م، ص14 – 15.
4. هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها على بلورة سياسة انفاق للخدمات الاجتماعية، ورقة مقدمة لندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، الاسكندرية، 28-30 نوفمبر 2005م، ص15.
5. نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2002م، ص55.
6. د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة، سلسة عالم المعرفة، العدد 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مايو 2000، ص 111– 112.
7. محمد الفاتح عبدالوهاب العتيبي، صناعة التمويل الأصغر في السودان: الواقع والتحديات، التعاونيات ومستقبل التمويل الأصغر، ورقة مقدمة لورشة عمل، جامعة الجزيرة بالتعاون مع وزارة الرعاية الاجتماعية، السودان، 2008م، ص15.
8. احمد صديق جبريل، دور بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي، الجزائر، 2013م، ص45.
9. عبد القادر احمد، إشباع الحاجات الأساسية وصد ظاهرة الفقر، المنتجات غير التقليدية لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، الخرطوم، 2007م.
10. بنك السودان المركزي، قطاع المؤسسات المالية والنظم الضوابط والتوجيهات، الخرطوم، سينان للطباعة المحدودة، 2014.

محمد حسين، ادارة المشروعات الصغيرة، الخرطوم، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2013.

ماجدة محمد، ادارة المشروعات الصغيرة، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013.

نشر الوعي البيئي الصحي والتنمية الحضرية

تجربة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

أ. محمود فرج عبد الواحد – مدير إدارة التخطيط، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية – وزارة التنمية المحلية، جمهورية مصر العربية

يمكن مشاهدة النمو الحضري وارتفاع الكثافة السكانية ظاهرة في أنحاء المنطقة العربية، وتزيدها استفحالاً عوامل مثل ارتفاع نسب الخصوبة والهجرة من الريف إلى المدينة واستقدام العمالة الأجنبية وتركز النشاط الاقتصادي في المناطق الحضرية. وفيما تقدر نسبة السكان العرب في المدن حالياً بنحو 56 %. يتوقع أن يرتفع هذا الرقم الى 66 % بحلول سنة 2020، ومستويات النمو الحضري عالية على وجه الخصوص في الكويت (97 %) والبحرين وقطر (92 %). وإضافة إلى سرعة مستويات النمو السكاني، تكافح بلدان المنطقة العربية لإدخال التحسينات الضرورية في قدرة البنى التحتية في المراكز الحضرية النامية.

ومن التحديات الرئيسة: التنمية البيئية وإدارة النفايات ومخصصات الرعاية الصحية والمؤسسات التعليمية ونظم النقل. ومن الملاحظات الصارخة أن التنمية الحضرية ترتكز- على نحو ساحق- على نماذج منسوخة من بلدان أخرى، يصاحبها اعتداء صارخ على المكونات البيئية، إضافة إلى أنها تتجاهل- إلى حد بعيد- الخصائص التراثية والطبيعية للمنطقة [1].

وعندما يشير بعض الدراسات إلى أن العالم العربي ينتج حوالي 250 ألف طن من النفايات الصلبة كل يوم، ينتهي معظمها- من دون معالجة- في مكبات عشوائية؛ ويعالج أقل من 20 % منها بحسب الأصول أو يتم التخلص منها في المطامر، فيما يعاد تدوير ما لا يزيد على 5%. وإنتاج الفرد الواحد من النفايات الصلبة البلدية في بعض البلدان العربية- مثل الكويت والرياض وأبو ظبي- هو أكثر من 1،5 كيلوغرام في اليوم، ما يجعله من أعلى المستويات في العالم. يضاف إلى ذلك أن أجزاء من المنطقة العربية- التي تشهد نمواً اقتصادياً وحضرياً سريعاً- تنتج أيضاً الكثير من مخلفات الهدم والبناء. لذلك، فإن إحدى المضاعفات الثانوية للنمو الاقتصادي المتزايد والازدهار هي تزايد مستويات إنتاج الفرد الواحد من النفايات.

وهناك الكثير من جوانب الضعف في إدارة المخلفات في المنطقة العربية. ففي بعض البلدان، لا يتم جمع نسبة كبيرة من النفايات المنتجة. وفي مصر- على سبيل المثال- يقدَّر أن 35% من النفايات الصلبة البلدية لا تجمع على نحو منتظم. وهناك مسألة أخرى، هي تداول النفايات الخطرة الناشئة من نشاطات زراعية وصناعية وطبية وحضرية، وجمعها ومعالجتها بطرق غير سليمة.

1- مقالة د. حسن الطرفي، مجلة البيئة العربية، اغسطس، 2012.

وانسجاماً مع الجهود الدولية في مجال البيئة وحمايتها، بدأت المنظمات والمؤسسات العربية- المعنيّة بحماية البيئة- تعطي اهتماماً كبيراً بقضايا معالجة الأخطار المحيطة بتلوث البيئة الحضرية في المدن العربية، للنمو المتزايد السريع الذي تشهده المدن العربية، نتيجة لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الاجتماعية، ولا سيما المشروعات الصناعية.

وفي إطار هذا الاهتمام، فإن منظمة المدن العربية وجهازها العلمي الفني المختص (المعهد العربي لإنماء المدن) قد اهتما بدراسة البيئة الحضرية، والتعرف إلى مشكلات المدن العربية الناتجة عن التلوث البيئي، وتأكيد أهمية دور البلديات والمجالس البلدية والقروية في حماية البيئة والتخلص من النفايات، إلى جانب معالجة المشكلات والقضايا التي تواجهها المدن والبلديات بإعداد الدراسات العلمية والتطبيقية واللقاءات المختصة، وببرامج التدريب، إلى جانب الخدمات الاستشارية.

وشملت اهتمامات منظمة المدن العربية ومعهدها تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية، التي تتناول قضايا البيئة، ونشير إلى بعض منها فيما يأتي[1]:

- المؤتمر العام الرابع (عن البيئة الصحية في المدن العربية)، الذي عقد في بغداد العام 1974م وصدرت الأبحاث والدراسات، التي عالجت الموضوع من جميع جوانبه في كتاب ((البيئة الصحية في المدن العربية)) ويضم ثلاثين مبحثا ودراسة علمية نظرية وتطبيقية.
- الندوة العلمية حول ((دور البلديات في حماية البيئة بالمدن العربية))، التي عقدت في الكويت العام 1981م، وتركزت أعمالها على مختلف جوانب المشكلات البيئية ومفهوم التكامل البيئي، وصدرت عنها حوالي عشرين توصية في حماية البيئة الحضرية.
- ندوة ((المدينة والكوارث))، التي عقدت- بالتعاون مع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية (المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب سابقاً)- في مدينة تونس العام 1986م.
- وكذلك جرى- في مجال البحوث- إصدار الدراسة الموسوعية الشاملة عن النظافة والتخلص من النفايات في المدينة العربية، وتعدّ موسوعة مصغرة في هذا المجال. وكذلك صدرت دراسة عن أساليب معالجة النفايات ووسائلها، والاستفادة من تصنيعها وتدويرها.
- وكذلك جرى إعداد القوانين والنظم واللوائح والإجراءات المنظمة للشؤون الصحية والبيئية في المدن العربية.
- هذا إلى جانب عشرات الدورات التدريبية المختصة في مجال النظافة والتخلص من النفايات والصرف الصحي.

2- الموقع الإلكتروني للمعهد العربي لإنماء المدن.

وفي هذا المبحث، أحاول القاء الضوء على تجربة وزارة التنمية المحلية (جهاز بناء وتنمية القرية المصرية) في رفع الوعي البيئي وإدارة منظومة المخلفات الصلبة لتلافي بعض عيوب النُّظم التقليدية القائمة على إدارة المخلفات الصلبة، والتي لم تستطع تلبية احتياجات المجتمع، وهو ما سأتعرض له في هذا المبحث، آملاً أن يكون هذا الموضوع إثراءً لفكر ومناقشات المؤتمر، وتواصلاً مع كافة الجهات المحلية والإقليمية ودعماً لعرى الأخوة والصداقة بين الدول.

أهمية المبحث وأهدافه

يهدف المبحث إلى إبراز إحدى التجارب المصرية الناجحة في مجال نشر الوعي البيئي وإدارة منظومة المخلفات الصلبة بـ:

- التعرف إلى ماهية مشروع رفع الوعي البيئي الصحي وإدارة منظومة المخلفات الصلبة.
- شرح الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية للمشروع.
- التعرف إلى الضغوط المؤثرة في إدارة المخلفات الصلبة البلدية في مصر.
- عوامل استمرار المشروع.
- الإطار التشريعي القانوني الداعم للمشروع.
- الإنجازات التي تمت منذ بداية المشروع وحتى الآن.

وقد تضمنت خطط التنمية المتوالية- على مستوى جمهورية مصر العربية- عددا من برامج التنمية الريفية، التي كان من أبرزها- في السنوات السابقة- البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (الشروق).

وكذلك التعاون مع عدد من الهيئات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية لصالح التنمية الريفية الشاملة.

وقد أسفرت هذه الجهود المستمرة كافة عن تطور ملموس في مجال البنية الأساس للقرية المصرية (رصف الطرق، الكهرباء والإنارة، مياه الشرب النقية، الصرف الصحي.. إلخ).

وكذلك دفع مشروعات التنمية البشرية على مستوى القرية (المتمثلة في: الصحة، التعليم، الشباب، الثقافة، رعاية المرأة.. إلخ).

وعلى الرغم من هذا التقدم الملموس في مشروعات البنية الأساس سالفة الذكر، فقد بات من الملاحظ عدم مواكبة تلك التنمية العمرانية أي تقدم ذي بعد اجتماعي حضاري بيئي، ما جعل قيمة هذه المشروعات تقل وسط بيئة غير صحية وقرى غير نظيفة، تسبح في بحيرات التلوث وأكوام القمامة، فضلا على تراث ثقافي اجتماعي يتلقى كل ما يؤذي العين والصحة باللامبالاة وعدم الإدراك. من هنا كان من الأهمية بمكان أن ننتبه جميعا إلى خطورة ذلك على جهود التنمية، وأن ندرك أنه لا إحساس لسيرورة التنمية ولا مذاق إلا إذا صاحبتها البيئة النظيفة الخالية من التلوث، ولا سيما في المجتمعات المحلية والقرى الصغيرة. ولذلك كان من المنطقي الاهتمام برفع الوعي البيئي الصحي وكيفية إدارة منظومة المخلفات الصلبة لتحقيق التنمية المستديمة.

نبذة عن جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

في إطار الجهود المبذولة لمواجهة التحديات البيئية، التي يواجهها معظم الدول العربية، وأثر هذه التحديات في التنمية الاجتماعية الاقتصادية وكذلك في الموارد الطبيعية؛ وعلى الرغم من توافر الكثير من الأساليب والطرائق الحديثة وغير التقليدية في كيفية معالجة هذه التحديات، أو على الأقل الحد منها، فان الجهات المسؤولة- سواء المركزية أو المحلية- لم توفق في اتخاذ السياسات أو الإجراءات والخطط اللازمة لمعالجة هذه المشكلات قبل وقوعها. ولما كان المؤتمر يهدف إلى خلق مساحة حوار وتفاعل للتعرف إلى أفضل الأساليب والطرائق لمواجهة هذه التحديات البيئية، وبصفة خاصة ما يأتي:

- التحديات البيئية في التنمية الحضرية.
- التشريعات والسياسات والمعلومات البيئية ودورها في التنمية الحضرية المستديمة.
- دور الدولة والمواطن في المحافظة على البيئة الطبيعية.
- الإدارة المحلية ودورها في معالجة مشكلات البيئة المحلية وتكامل دورها مع المخططين والمهتمين بالبيئة.

وانطلاقا من هذه الأهداف في التعرف إلى كيفية محاولة معالجة التحديات البيئية وأثر التلوث البيئي في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في الدول العربية لتحقيق التنمية الحضرية المستديمة، فإن العمل المقدم يظهر تجربة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية في تنفيذ مشروع رفع الوعي البيئي الصحي وإدارة منظومة المخلفات الصلبة لتحقيق التنمية الحضرية المستديمة.

وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية هو أحد الأجهزة التنموية التابعة لوزارة التنمية المحلية بجمهورية مصر العربية؛ وقد تبنى الجهاز- منذ إنشائه- مفهوم التنمية الريفية المتكاملة بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والمؤسسية؛ وقد أنشئ بموجب القرار الجمهوري برقم 891 للسنة 1973 ليتولى:

- الخطة العامة لتنمية القرية المصرية والعمل على تنفيذها.
- التنسيق بين الوزارات وأجهزة الدولة والوحدات المحلية الإدارية كافة، كل فيما يخصه في تنفيذ السياسة العامة للدولة للنهوض بالقرية اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا ومؤسسيا.
- تقديم نماذج استرشادية لمشروعات اقتصادية إنتاجية غير نمطية تعتمد على تعظيم الاستفادة من خامات البيئة المحلية ومواردها.
- تقديم قروض ميسرة عن طريق صندوق التنمية المحلية للأفراد ولا سيما الشباب والمرأة المعيلة عن طريق الوحدات المحلية القروية.
- إعداد البرامج الإعلامية والتدريبية وغيرها من البرامج اللازمة وتنفيذها لتحقيق خطة إعادة تنمية القرية المصرية.

مشروع نشر الوعي البيئي الصحي وإدارة منظومة المخلفات الصلبة البلدية

يتفق العلماء والباحثون على أن المنهج العلمي هو الدراسة الفكرية الواعية والخطوات المنظمة لمعالجة الموضوعات وصولاً إلى الكشف عن الحقيقة. وفي هذا الإطار فإن هذه الدراسة (العمل البحثي) تعدّ من البحوث التطبيقية غير الأكاديمية التي تقوم بها الهيئات والمؤسسات- وكذا المهتمون بهذا الشأن- بغرض تطوير أعمالها وحل مشكلاتها، ومن ثم مشكلات المجتمع بصفة عامة.

ومن ناحية منهجية العمل والتطبيق، فإنها تعتمد على التنفيذ الميداني والإجراءات العملية المبسطة والضرورية، على نحو تبدأ السيرورة من حين طلب تنفيذ المشروع حتى الحصول على الموافقة على تنفيذه بالوحدة المحلية، ويتم التطبيق الميداني وفق فلسفة المشاركة المجتمعية واللامركزية في التخطيط والتنفيذ.

ومع تضاعف عدد سكان مصر في الأربعين سنة الماضية بأكثر من مرة ونصف المرة، وتزايد الكثافة السكانية في المناطق الحضرية- ولا سيما في المدن الكبرى، نتيجة: زيادة معدل الولادات، والهجرة من الريف إلى المدن، وتغير الأنماط الاستهلاكية في الحضر والريف على السواء- تفاقم الكثير من الضغوط على البيئة والصحة العامة، ومنها مشكلة المخلفات الصلبة، التي ظهرت أعراضها الضارة بوضوح شديد في أرجاء البلاد.

فقد أصبحت النُّظم التقليدية القائمة على إدارة المخلفات الصلبة غير قادرة على تلبية احتياجات المجتمع بمختلف شرائحه، من جهة: تحقيق مستوى مقبول من النظافة، وتقليص المخاطر الصحية، والانعكاسات البيئية السلبية، وتوافر المظهر الحضاري العام لمصر، إذ لم تتعدَّ كميات المخلفات- التي يتم جمعها في أحسن الظروف والتقديرات- 77 % من المخلفات المتولدة [1]، وتراكمت كميات كبيرة من المخلفات في الشوارع والأماكن الخالية بين العمائر، إضافة إلى انتشار مقالب القمامة

العشوائية في أماكن حيوية عدة؛ وأصبح الحرق المكشوف للمخلفات وسيلة للتخلص منها، ما يشكل أحد أهم مصادر تلوث الهواء في مصر. وتتمثل أهم الضغوط المؤثرة في إدارة المخلفات الصلبة في مصر فيما يأتي:

- زيادة كمية المخلفات المتولدة نتيجة لزيادة عدد السكان من جهة، وتغير الأنماط الاستهلاكية في المدن والقرى على السواء من جهة أخرى.
- انخفاض الوعي البيئي الصحي وسوء التعامل مع المخلفات الصلبة عموما.

(1) الموقع الالكتروني لوزارة البيئة، مصر، 2014.

- انخفاض كفاءة جمع المخلفات البلدية الصلبة في معظم المحافظات والمدن المصرية، وقد تنعدم تماما في بعض المناطق الريفية، ما أدى إلى تراكم كميات كبيرة من المخلفات في الشوارع والساحات الخالية بين المباني السكنية.
- ضعف الإمكانات المتاحة لإدارة المخلفات الصلبة (البشرية، المادية).

فلسفة المشروع وأهدافه

نتيجة لما سبق، فإن قيام جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بدوره- في إحداث تنمية شاملة للقرية المصرية- يسهم في تحسين جودة الحياة ونوعيتها في القرية، وهو الأمر الذي سوف ينعكس بدوره على الحد من مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن، والمشاركة في تخفيف أعباء الدولة الناجمة عن مشكلة تراكم المخلفات، وما نتج عنها من مشكلات وآثار اقتصادية وبيئية وصحية. ولذا، اتجه الجهاز إلى تبني مشروع رائد جديد وهو ((نشر الوعي البيئي الصحي وإدارة منظومة المخلفات الصلبة)) ضمن خطته السنوية التي يقوم بتنفيذها.

إن الفلسفة الأساس لمشروع ((نشر الوعي البيئي الصحي وإدارة منظومة المخلفات الصلبة)) هي اعتمادها في التنفيذ على كيان مجتمعي (جمعية أهلية) قادر على التنفيذ، وله تجارب ناجحة في ذات المجال أو مجالات مشابهة، وهذه التجارب مستمرة في العطاء، ولها عائد على المجتمع، مع تعميق مفهوم العمل التطوعي والمشاركة الشعبية، وتطبيق منظومة متكاملة لإدارة المخلفات والقمامة بالمجتمعات المحلية، من أجل: القضاء على التلوث البيئي، وتعظيم الاستفادة من المخلفات سواء العضوية أو غير العضوية، بعد فرزها ومعالجتها، ثم بيعها، بما يحقق النظافة والمحافظة على البيئة الصالحة، وتحسين نوعية حياة الناس، والارتقاء بظروف المعيشة، فضلاً على توافر فرص العمل للشباب بالقرية، تكون مصدرا للرزق وحداً لمشكلة البطالة، وفي ذلك تتكافأ الفرص بين الجنسين مع تأكيد دور المرأة الريفية في هذا الشأن.

والهدف الاستراتيجي للمشروع هو تغلب الريف المصري على مشكلة التخلص من النفايات الصلبة، ورفع الوعي البيئي الصحي، بايضاح أهمية الحفاظ على البيئة، ومواجهة مشكلة النفايات، وتوافر بيئة صحية آمنة، بوساطة: مجتمع محلي مشارك بفعالية عن طريق جهات تنفيذية شعبية، ومنظمات المجتمع المدني، والمواطنين، والجهات العلمية، لتقديم الدعم الفني وصولاً إلى الارتقاء بنوعية الحياة، وتحسين مستوى المعيشة بيئيا واجتماعيا، ومن ثم تحقيق التنمية المستديمة.

وأما الأهداف الفرعية للمشروع فهي:

- رفع الوعي البيئي العام في التعامل مع المخلفات، وخلق روح العمل التطوعي، وكذلك المنافسة الشريفة بين الوحدات المحلية لضمان التميز في التنفيذ.
- تطبيق المنهج الشامل المتكامل المستديم لإدارة المخلفات الصلبة على نحو تتوافق حلقاته ومكوناته ويضمن سلاسة التدفق وسلامة التنفيذ.
- الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة.
- القضاء على ممارسات حرق المخلفات ولا سيما المخلفات الزراعية.
- القضاء على المقالب العشوائية والمكشوفة.
- إزالة التراكمات الهائلة في مختلف المدن والقرى، والتخلص منها بطريقة آمنة صحية بيئية سليمة.
- إحكام سيرورات الرصد والرقابة على الجهات المتعاقد معها، لإدارة المخلفات في الوحدات المحلية القروية بالمحافظات المختلفة.
- ضمان الاستدامة للمشروع، عن طريق غرس مفهوم التنمية بالمشاركة المجتمعية التطوعية، وضمان جميع عوامل النجاح، ورصد عوامل الفشل والتغلب عليها، وتحويل المشروع للعمل على نحو اقتصادي يضمن تغطية نفقاته عن طريق إيراداته.
- توافر أسمدة عضوية عالية الجودة وبسعر أقل.
- تشجيع المزارعين على استعمال الزراعة النظيفة باستعمالهم أسمدة عضوية.
- الإسهام في القضاء على البطالة، بتشغيل عدد من أبناء المجتمع المحلي في المشروع، وهو ما يؤدي إلى تحسين أحوالهم المعيشية.
- تشجيع أبناء القرية المقيمين خارجها على العودة إليها وفتح مجالات للاستثمار.

أنشطة المشروع

سوف يتم تنفيذ هذه الأهداف بمجموعة من الأنشطة ومنها:

- عقد ندوات للتوعية وحلقات نقاشية بالقرية ذاتها وفي أماكن عامة (مثل: دور المناسبات، المساجد، المدارس، منازل القادة الطبيعيين بالقرية.. إلخ)، على نحو يمثل المشاركون- بهذه الاجتماعات والندوات كافة- فئات القرية، من: شيوخ وشباب ونساء وقادة شعبيين وتنفيذيين، لضمان وصول الرسالة إلى جميع أهل القرية، مع التركيز على ضرورة تغيير ثقافة الرضا بما هو قائم واللامبالاة والسالبية، وصولاً إلى بث روح الأمل في مستقبل أفضل، وحياة أنظف، وبيئة أجمل، بما يخلق التصميم والإرادة اللازمين للتغيير الاجتماعي المحمود، بتحسين الاتجاهات والسلوك، وزيادة المعارف، وصقل المهارات الخاصة بالعمل البيئي ونظافة المجتمعات المحلية.
- مشاركة الخبراء المختصين وممثلي القيادات التنفيذية والشعبية في هذه الندوات، لإضفاء الاهتمام، مع التركيز على إعطاء الفرصة كاملة للمناقشات الحرة الهادفة، والاستماع للآراء كافة، مع الاستعداد للإجابة عن الأسئلة والاستفسارات كافة، على أن تبدأ الندوة وتنتهي بالوصول إلى الاقتناع بفكرة المشروع، والتصميم على العمل لإنجاحها.

- وضع نظام لجمع القمامة من المنازل وفق برنامج زمني يومي. وفي حال كبر مساحة القرية، يتم تقسيمها لمربعات سكنية، لتسهيل سيرورة تجميع القمامة من كل مربع سكني. ويتم التجميع من السلات وتفريغها- بحسب نوع النفايات (العضوية، الصلبة)- في عربات جر مخصصة لذلك، أو مقطورة يجرها جرار زراعي، على نحو يكون كل نوع على حدة داخل العربة أو المقطورة، ويتم تخصيص وسيلة لتجميع القمامة عن طريق جمعيات تنمية المجتمع القائمة بتنفيذ المشروع، ومن مواردها الذاتية (الاشتراكات الشهرية، الإعانات، التبرعات.. إلخ)، وتقوم المؤسسات الحكومية بالوحدات المحلية القروية بدعم هذه السيرورة وتفعيلها بالآلات والمعدات والعربات المتاحة، ويبرز ذلك فعالية المشاركة المجتمعية الحكومية.

- وضع براميل خاصة وسلات معلقة بالأشجار وأعمدة الإنارة لتجميع القمامة والشوائب والأتربة الناتجة من نظافة الشوارع بها على أن يتم نقلها إلى مكان التجميع السابق الإشارة إليه ويضاف إلى القمامة المجمعة من المنازل حسب نوعها.
- تجميل الشوارع بزراعة أنواع من أشجار الزينة أو النخيل على مسافات معيّنة بالشوارع كافة، والعناية بالأشجار القديمة وتهذيبها، والمحافظة عليها. وعند أبواب المنازل يتم زراعة النباتات المتسلقة والمزهرة بما يضفي منظراً جمالياً بيئياً بديعاً يتناغم مع البيئة الريفية المعروفة بالخضرة والزراعة، على حين تستغل المساحات الخالية في القرية بتخضيرها بالنجيل الطبيعي والحدائق الصغيرة.

- تجربة محافظة البحيرة، قرية الجرادات، 2012.
- اختيار مكان مناسب بمدخل القرية لعمل متحف يتم فيه تجميع الآلات والمعدات الريفية والزراعية القديمة (مثل: النورج

والشادوف والساقية والمحراث والطنبور والرحاية والكانون والفرن البلدي.. إلخ). ويمكن الاستفادة من هذا المكان لجذب السياحة الريفية، وتقديم بعض الأطعمة الريفية المشهورة (مثل: الفطير المشلتت، والخبز الفلاحي، والقشدة، والجبنة القديمة، وعسل النحل.. إلخ).

- نقل القمامة المجمعة من المنازل ومخلفات الشوارع بالآلية المناسبة إلى مكان ملائم آمن، يتم تعيينه خارج القرية، على مقربة منها، على نحو لا يمثل المكان المختار مشكلة لسيرورة النقل. ولذلك عادة ما يقوم أحد أبناء القرية بالتبرع بقطعة أرض خارج الكتلة السكنية، تكون على طريق ممهد (1- 1،5 قيراط/ 175- 250م^2)، ويتم تجميع القمامة بها في كومتين (عضوية، صلبة).

- معالجة القمامة المجمعة بالطرق الصحية السليمة، على نحو يتم فيه معاملة المواد العضوية بالمطهرات والمواد الكمياوية الآمنة، وهي تساعد على تحلل المواد العضوية وتحولها إلى سماد عضوي يستفاد منه في الزراعة واستصلاح الأراضي؛ وأما المواد الصلبة فتجمع كما هي، ويتم التصرف- في كلا النوعين- بالبيع والاستفادة اقتصادياً من هذا المورد، من أجل الانفاق والتمويل الذاتي للمشروع بالقرية، وزيادة موارد الجمعيات الأهلية.

- المتابعة الميدانية بالقرية بصحبة القادة الشعبيين والتنفيذيين، وإبداء الملاحظات على الطبيعة، على نحو يتم فيه التخلص من السالبات وتشجيع الموجبات، مع التركيز على الأفكار الابتكارية الصالحة للتطبيق.
- تدريب العاملين في الجهة المشاركة على كيفية إدارة المشروع بأسلوب علمي، عن طريق التدريب من جهة مختصة في المجالات الآتية:
  - تحويل المخلفات الزراعية إلى أسمدة عضوية عالية الكفاءة.
  - الإدارة المتكاملة للمشروع (التسويق الجيد للمنتج، وضع خطط لزيادة موارد المشروع، كيفية اتخاذ القرارات).
  - نقل خبرات المشروعات المماثلة لاتخاذ الخبرة العملية.

التمويـــل

1 - تمويل ذاتي تطوعي

من مواطني القرى، بصيغة مشاركات شعبية وجهود ذاتية؛ إضافة إلى صنع القرار، والإشراف ومتابعة التنفيذ والتشغيل من دون مقابل؛ إضافة إلى موارد جمعيات تنمية المجتمع المشاركة في تنفيذ المشروع بالقرى؛ وهذه الموارد تمثل اشتراكات شهرية تطوعية من أبناء القرى، وبعض صور الدعم المالي من المقتدرين بالقرى.

2 - التبرعات العينية

عن طريق التبرع بالأراضي اللازمة لموقع تجميع القمامة خارج القرية، أو إنشاء متحف ريفي؛ إضافة إلى ما قد يطلب لبناء بعض مباني الخدمات داخل القرية من دون انتقاص من المساحة الخضراء؛ إضافة إلى العدد والآلات ومواد البناء المختلفة.

3 - الدعم الحكومي المباشر

يكون بتشجيع مبادرات الأهالي، ونشاط الجمعيات، ورصد التمويل المناسب بحسب الإمكانات، والموارد المتاحة للقرى المختارة، وتشمل: تنفيذ بعض مشروعات البنية الأساس، والتنمية البشرية، وبرامج التوعية البيئية.

وزارة التنمية المحلية
جهاز بناء وتنمية القرية المصرية

مقترح
الخطة الاستثمارية متوسطة الأجل 2016/2015 ـ 2018/2017
لنشر الوعي البيئي الصحي وإدارة منظومة المخلفات الصلبة

المحافظة	عدد القرى			مجمل عدد القرى	الكلفة التقديرية بالألف جنيه
	2015/ 2016	2016/ 2017	2017/ 2018		
البحيرة	1	1	2	4	1000
دمياط	1	1	1	3	750
السويس	1	1		2	500
المنيا	1	1	1	3	750
أسيوط	2	1	1	4	1000
المنوفية	1	2	1	4	1000
كفر الشيخ	1	1	2	4	1000
الفيوم	1	1	2	4	1000
الإسماعيلية	2	1	1	4	1000
الجيزة	1	1	2	4	1000
قنا	1	2	1	4	1000
الغربية	2	1	1	4	1000
الاقصر	1	1	2	4	1000
سوهاج	1	2	1	4	1000
البحر الأحمر	2	1	1	4	1000
الوادي الجديد	1	1	2	4	1000
المجمل	20	19	21	60	15000

- تم احتساب الكلفة التقديرية بواقع 200 الف جنيه للآلات والمعدات و50 ألف جنيه لنشر الوعي البيئي الصحي لكل قرية.
- المصدر: جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، بيانات غير منشورة.

معايير تقويم الجمعية الأهلية، والخطوات الإجرائية للمشروع

لدخول أي قرية في مشروع نشر الوعي البيئي الصحي وإدارة منظومة المخلفات الصلبة البلدية، يجرى اتباع الإجراءات الآتية:

- مبادرة تطوعية من إحدى الجمعيات الأهلية – أو أهالي القرية – بتقديم طلب إلى المحافظة التابعين لها للدخول في المشروع.
- تقوم المحافظة بمخاطبة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية – أو وزير التنمية المحلية – بمضمون الطلب.
- العرض على وزير التنمية المحلية لأخذ الموافقات اللازمة.
- القيام بزيارة ميدانية استكشافية لدراسة الوضع بالقرية قبل البدء بتعيين الاحتياجات والتنفيذ.
- تشكيل فريق عمل من الجهاز والمحافظة والجمعية الأهلية، ليتولى وضع خطة العمل وتعيين المسؤوليات والتنفيذ.
- تقديم الدعم الفني والمتابعة الدورية للوقوف على مقدار التقدم الذي يتم في المشروع، وعرض التقارير أولاً بأول على القيادات المعنية.

ولما كانت الفلسفة الأساس للمشروع تقوم على تنفيذه عن طريق كيان مجتمعي (جمعية أهلية)، فمن المهم توافر الكثير من المعايير في اختيار الجمعية، بما يحافظ على الإسهام الحكومي وينميه، وهذه المعايير هي:

- نوع النشاط الأساس للجمعية.
- مجال عمل الجمعية.
- النطاق الجغرافي للجمعية.
- القدرات البشرية والمالية والتنظيمية للجمعية.
- مدة عمل الجمعية.
- خبرة الجمعية في مشروعات مماثلة في الحجم والتعقيد.
- عدد المشروعات السابقة في ذات المجال.
- عدد المشروعات الأخرى في مجالات مشابهة.
- تقدير التحديات والعوائق التي سيواجهها سير العمل.
- وجود دورة دفترية مستندية مفصلة لإدارة أعمال الجمعية.
- مصادر تمويل الجمعية (اشتراكات الاعضاء، منِح وهبات حكومية، منِح وهبات خارجية، مشروعات تنمية موارد،.. إلخ).
- مقدار وجود فائض طبقا لما توضحه آخر ميزانية للجمعية.
- مجالات استثمار فائض الميزانية في حال وجوده.
- هل سبق توقيع عقوبة على الجمعية من الجهات الإدارية؟ وما هي هذه العقوبات إن وجدت؟

عوامل استمرار المشروع

1. وجود عائد مستمر يسمح بتغطية النفقات الجارية للمشروع (أجور العمال، التكاليف لنقل القمامة،.. إلخ).

2. وجود وعي لدى الأهالي، ورغبتهم في تحويل مجتمعهم المحلي إلى مجتمع نظيف، ومشاركتهم بفاعلية في تنفيذ المشروع (المعاونة في فرز القمامة من المنبع بالمنازل)، والمتابعة المستمرة في تحصيل اشتراكات الأهالي في منظومة النظافة المعيّنة طبقاً للقوانين والقرارات الصادرة في هذا الشأن.
3. وجود جمعية أهلية ذات مصداقية وقدرة على الاضطلاع بتنفيذ المشروع وإدارته، وتطوير أهداف التنفيذ والإضافة اليها، مع وجود تعاقد ملزم لجميع الأطراف (الجمعية الأهلية، الوحدة المحلية) يضمن تحقيق أهداف المشروع
4. خلق القدرة على إعادة تدوير المخلفات، وتصنيع منتجات منها، يمكن تسويقها، وتحقيق عائد إضافي يدعم المشروع (إنتاج سماد عضوي، بيع المخلفات البلاستيك والزجاجات المعدنية.. إلخ).
5. وفرة المخلفات الزراعية ومخلفات المنازل في القرى، وقابلية تحويلها إلى أسمدة عضوية عالية الجودة.
6. المتابعة المستمرة من الأجهزة التنفيذية والقيادات الطبيعية عن طريق منظومة متكاملة، تسمح بمكافأة المتميز وإبراز جهوده، وكذلك حث المقصر على تعديل مساره، ومعاونته في تجاوز العقبات في حال وجودها.

الإطار التشريعي القانوني الداعم للمشروع

1 – صلاحيات المجالس الشعبية المحلية في المحافظات والمراكز والمدن المقررة بقانون الإدارة المحلية برقم 43 لسنة 1979 والخاص بقانون نظام الحكم المحلي والقوانين المعدلة له في تخصيص أراض للمنفعة العامة يمكن استغلالها أماكنَ لتجميع القمامة وفرزها وإعادة تدويرها.

النص: «يجوز للمجلس الشعبي المحلي للمحافظة التصرف بالمجان في مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيره بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام، إذا كان التصرف أو التأجير لإحدى الوزارات أو المصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو لاحدى الشخصيات الاعتبارية العامة أو شركات القطاع العام والجمعيات والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام».

(قانون نظام الحكم المحلي برقم 43 لسنة 1979 والقوانين المعدلة له، الباب الثاني، الفصل الأول، الفرع الثاني، المادتان 14، 42 (المراكز)، المادة 50 (المدن).

2 – صلاحيات المجالس الشعبية المحلية في إمداد الجمعيات الأهلية بالمعونات المالية والفنية والإدارية بما يمكنها من تحقيق أهدافها وتأدية أنشطتها التي قامت من أجلها.

النص: «للمجلس الشعبي المحلي للمحافظة– في حدود الموازنة المعتمدة– أن يقرر تقديم المعونات المالية والفنية والإدارية للجهات ذات الأغراض الاجتماعية والخيرية والعلمية في دائرة اختصاصه، والموافقة على إقراض الجمعيات التعاونية ومساعدتها فنيا وإداريا بما يمكنها من القيام باختصاصاتها».

(قانون نظام الحكم المحلي، برقم 43 لسنة 1979، والقوانين المعدلة له، الباب الثاني، الفصل الأول، الفرع الثاني، المادة 16).

3– مسؤوليات الوحدات المحلية في إنشاء مرفق النظافة وإدارته، وتنفيذ أعمال تحسين البيئة والنظافة العامة، وإحكام الرقابة على مرفق النظافة والعاملين به وتدعيمه بالمعدات والتجهيزات اللازمة.

النص: «تتولى الإدارة المحلية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها وإدارتها».

(قانون نظام الحكم المحلي، برقم 43 لسنة 1979، والقوانين المعدلة له، الباب الأول، الفصل الأول، المادة 2).

النص: «تباشر الوحدات المحلية– كل في دائرة اختصاصها– تخطيط المتنزّهات العامة وإنشاءها، وشق الطرق والشوارع ورصفها وصيانتها، وتنفيذ أعمال تحسين البيئة والنظافة العامة، وإحكام الرقابة على مرفق النظافة والعاملين به، وتدعيمه بالمعدات والتجهيزات اللازمة».

(قرار رئيس مجلس الوزراء، برقم 707 لسنة 1979، الخاص باللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلي، الباب الثاني، الفصل الرابع، المادة 7).

4 – تحصيل مقابل لخدمة النظافة على نحو شبه ملزم بعد حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى برقم 36، الصادر بجلسة 1998/1/3، وهو يقضي بعدم دستورية قرار وزير الإدارة المحلية برقم 239 لسنة 1971 بشأن الرسوم الموحدة للمجالس المحلية. وبسقوط الأحكام التي تضمنتها المادة الرابعة من قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم 43 لسنة 1979، وكذلك تلك التي احتواها قرار رئيس مجلس الوزراء برقم 870 لسنة 1990، ولعدم سريان قانون النظافة العامة برقم 10 لسنة 2005 على القرى، فقد غلت يد المحليات في فرض رسوم محلية (ولا سيما المتعلقة بالنظافة)، ما جعلها تسلك احدى الطرائق الآتية:

الأول: فرض الرسوم ذات الطابع المحلي (وفقا لقانون نظام الادارة المحلية برقم 43 لسنة 1979)، أو تعديلها، أو تقصير أجل سريانها، أو الإعفاء منها، أو إلغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء (بعد اقتراح المجلس الشعبي المحلي للمحافظة بها) وفقا للمادة 12 الفقرة رقم 7 من القانون.

الثاني: تحصيل مقابل الخدمة بدلا من فرض الرسم المحلي وصبغه بصبغة الزامية بالقواعد العامة من قانون نظام الإدارة المحلية المشار إليه ولائحته التنفيذية وتعديلاته والقانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية.

كما يأتي:

2 - في مجال تنظيم الخدمة:

يمكن إسناد سيرورة جمع القمامة وتحصيل مقابل الاشتراك الشهري

للخدمة بمعرفة جمعيات تنمية المجتمع المحلي، إذ يعد تنظيم هذه الخدمة من قبيل تنظيم القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير استناداً إلى المادة الآتية:

النص: «يتولى المجلس في إطار الخطة العامة والموازنة المعتمدة وبمراعاة القوانين واللوائح تعيين وإقرار خطة المشاركة الشعبية والجهود والإمكانات الذاتية للمعاونة في المشروعات المحلية، وإقرار القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير في المجالات كافة».

(قانون نظام الحكم المحلي، برقم 43 لسنة 1979، والقوانين المعدلة له، الباب الثاني، الفصل الأول، الفرع الثاني، المادة 12، البندان 2، 10).

2 - في مجال تنظيم ردع المخالفين:

يمكن للسادة المحافظين وضع الغرامات اللازمة (عقاباً رادعاً) للمخالفين الذين يقومون بأعمال من شأنها زيادة التلوث البيئي وانتشار الأوبئة والأمراض.. الخ، استناداً إلى المادة الآتية:

النص: «يتولى المحافظ- إلى جانب جميع المرافق التي تدخل في اختصاص وحدات الإدارة المحلية وفقا لأحكام هذا القانون- جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ في دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية»

(قانون نظام الحكم المحلي، برقم 43 لسنة 1979، والقوانين المعدلة له، الباب الثاني، الفصل الثاني، المحافظون، المادة 27).

وكذلك أعطى القانون رقم 4 لسنة -1994 بشأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية- سلطة للمحليات وجهاز شؤون البيئة (مكاتب شؤون البيئة بالمحافظات) لردع المخالفين لأحكام القانون؛ إذ ورد في الباب الثاني (حماية البيئة من التلوث) المادة رقم 37، التي حذرت من إلقاء القمامة والمخلفات الصلبة أو معالجتها أو حرقها، مع التزام الوحدات المحلية- بالاتفاق مع جهاز شؤون البيئة- بتخصيص أماكن لإلقاء القمامة والمخلفات الصلبة أو معالجتها أو حرقها طبقا لأحكام هذه المادة.

وكذلك ورد- في العقوبات في الباب الرابع من القانون في المادة 87 الفقرة الثانية- أن تكون العقوبة المخالفة للمادة غرامة لا تقل عن 1000 جنيه ولا تزيد على 20000 جنيه.

وأخيرا جاءت المواد 102 و 103 و 104 لتوضيح الكيفية التي يتم بها التنسيق بين المحليات وجهاز شؤون البيئة في هذا الشأن.

المجلس المحلي للقرية

هو المجلس الذي يناط به تنفيذ السياسات والمخططات القومية والمحلية وتوافر الخدمات والمرافق المختلفة من: أمن، وتعليم، وصحة، وإسكان، وزراعة وري، وتأمينات اجتماعية، وقوى عاملة، وثقافة.. إلخ. ويرأس هذا المجلس رئيس الوحدة المحلية، وهو بهذه الطريقة يمثل الحكومة المحلية التي ستأخذ على عاتقها تطبيق نُظم الإدارة البيئية داخل الوحدة المحلية.

المجلس الشعبي المحلي

هو مجلس منتخب من سكان القرية، تكون له سلطة مراقبة المجلس التنفيذي ومساءلته عن أنشطته كافة.

الإنجازات المحققة

- بدأ تنفيذ المشروع العام 2002 بالجهود الذاتية في قرية الغرباوي- إحدى قرى مركز الدلنجات بمحافظة البحيرة- بتطبيق منظومة فرز القمامة من المنبع، ووضع نظام لإدارة منظومة المخلفات بالقرية عن طريق جمعية تنمية المجتمع المحلي بالغرباوي.
- من 2006 جرى التنسيق مع جهاز بناء وتنمية القرية المصرية وتم تقديم الدعم الفني المؤسسي لنشر الفكرة بالقرى المجاورة حتى وصل عدد القرى التي جرى تنفيذ التجربة فيها في المدة من 2006 وحتى 2009 إلى حوالي 48 قرية بمحافظة البحيرة، و7 قرى بمحافظة كفر الشيخ، و5 قرى بمحافظة الاسكندرية، وقريتين بمحافظة قنا، وجميعها جرى تنفيذها بالجهود الذاتية التطوعية.
- من العام المالي 2010/ 2011، جرى اعتماد مشروع نشر الوعي البيئي الصحي وإدارة منظومة المخلفات الصلبة البلدية ضمن الخطة الاستثمارية لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية لتقديم الدعم الفني المؤسسي ونشر الوعي البيئي بالقرى التي يتم اختيارها لتنفيذ المشروع بها، إذ:

- في المدة من 2011/ 2012 حتى 2014/ 2015 تم تنفيذ 90 ندوة في 25 محافظة، شملت حوالي 3200 متدرب لرفع الوعي البيئي الصحي (يستفيد من هذه الندوات أهالي الوحدات المحلية المعنية وتوابعها).
- في المدة من 2013/ 2014 حتى 2014/ 2015 تم توريد معدات نظافة بمجمل اعتمادات مالية قدره 212 ألف جنيه لـ 14 وحدة محلية قروية.

- كان لتنفيذ المشروع بالقرى المختارة- عن طريق جمعيات تنمية المجتمع مدعومة من الأجهزة التنفيذية والشعبية الرسمية بالمحافظة وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية- أكبر الأثر في تحقيق النتائج الآتية:

- ارتفاع مستوى الوعي والنضج الاجتماعي لدى المواطنين الريفيين ونشر الثقافة البيئية والنظافة عن طريق الإقناع والتوافق.
- تشجيع المشاركة الشعبية والجهود الذاتية والعمل التطوعي بما ينشط ويدعم العمل التنموي ماديا ومعنوياً. ولا تعني المشاركة الجانب المادي فقط ولكن الممارسة المشاركة الشعبية أفرزت عملا متكاملا على نحو تكون فيه المشاركة تخطيطاً وإشرافاً ومتابعةً،

مع الحرص على الاستدامة، بما يعكس مشاركة الأهالي في اتخاذ القرارات.

- العمل الجماعي فريقاً طوعياً محباً للتغيير للأفضل والشعور بالتطور الحضاري الجمالي.
- تحسين المستوى الصحي لأبناء الريف والحد من الأمراض المستوطنة نتيجة للنظافة بصفة عامة والحد من التلوث والتخلص من الذباب والبعوض والحشرات المنزلية الضارة.
- توجيه الاهتمام إلى أهمية دور المرأة الريفية بصفتها من أهم العوامل في نجاح الأفكار الجديدة ودعم اقتصادات المنزل وتحقيق النظافة داخل المنزل وخارجه وإقامة بعض المشروعات الصغيرة التي تنفذ بمعرفة المرأة الريفية داخل المستوطنات والبيوت الريفية.
- خلق وتشجيع الشراكة بين أكثر من جهة- سواء كانت حكومية أو أهلية- لتحقيق هدف واحد هو الصالح العام للقرية والوصول إلى المستوى اللائق بمعيشة الأفراد الريفيين بالقرية.
- تنفيذ عدد من المشروعات الريفية الصغيرة، التي تسهم في رفع المستوى الاقتصادي للأسر الريفية، مثل مشروعات:

- تربية النحل لإنتاج العسل
- تربية الأرانب ببطاريات صغيرة
- مشاتل لنباتات الزينة والزهور
- ورش لإصلاح السيارات
- الآلات الزراعية
- ورش النجارة
- إنتاج حيواني داجني
- مَكنَة لطحن الغلال
- الصيدليات البيطرية

التوصيات

مما لا شك فيه أن مواجهة التحديات البيئية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية تتطلب مشاركة مجتمعية في الإدارة البيئية، بجانب دور الحكومات- سواء المحلية أو المركزية- في هذا الشأن. وهذه المشاركة المجتمعية تتطلب وجود إدراك حقيقي- في شرائح المجتمع كافة- لطبيعة مشكلات البيئة الحضرية المحلية وحجمها ومقدار خطورتها على الأرواح والممتلكات، وهو الأمر الذي يتطلب تشكيل وعي عام بيئي قوي في المجتمع، قادر على الضغط على حكومته المحلية من أجل حل مشكلاته البيئية.

وحتى يتشكل هذا الوعي لا بد من:

- الاهتمام بالتعليم البيئي في المراحل الدراسية المختلفة لتكوين قاعدة معرفية عن البيئة ومشكلاتها وخطورتها لدى النشء.
- دعم برامج توعية المواطنين وحثهم على حماية بيئتهم والابتعاد عن السالبات التي تؤدي إلى التلوث، والسلوكات الأخرى التي ينتج عنها التدهور البيئي.
- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات تنمية المجتمع المحلي بعمل ندوات توعوية للسكان بالأوضاع البيئية القائمة وخطورتها على صحتهم وممتلكاتهم.
- الاهتمام بأطراف المدن والأخذ بأسلوب التخطيط الشامل المتكامل للخدمات والمرافق المحلية وابتكار وسائل للتنسيق وإنشاء قنوات للاتصال المستمر بين الجهات والأجهزة المعنية بالخدمات البيئية.
- الاهتمام باللامركزية داخل الحكومة المحلية عن طريق تفعيل مواد قانون الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979 ولائحته التنفيذية، الذي يمنح الحكومات المحلية- على اختلاف مستوياتها- سلطات واسعة في إدارة قضاياها الداخلية.
- إخضاع القيادات الإدارية والسياسية لبرامج توعية وتدريب مكثفة، للإحاطة بالقضايا البيئية ومشكلاتها وسيرورات الإدارة البيئية.
- العمل على تحويل معلومات المشكلات البيئية وأخطارها وبياناتها- التي يتم تقديمها لهذه القيادات- إلى طريقة سلسة يمكن تفهمها بسهولة، كتحويل بيانات الملوثات إلى قيم وخسائر مادية ناتجة عن التكاليف العلاجية، وتحويل احتمالات الأخطار البشرية والطبيعية إلى توقعات خسائر في الأرواح والممتلكات.
- دعم الجامعات والمؤسسات والمراكز البحثية المحلية بالموارد البشرية والمادية والتقنية اللازمة للحصول على المعلومات والبيانات.
- ضرورة توجيه هذه المؤسسات العلمية نحو التركيز على إيجاد حلول لمشكلات مجتمعاتها المحلية.
- إيجاد نظم معلومات وبيانات حول التلوث البيئي، حتى يمكن تحليل الحوادث الناتجة عن المواد الكِمْياوية والإشعاعات ونحوها وتأثيرها في الحياة في المدن ولا سيما الكبرى منها.
- الاهتمام بمناقشة القضايا البيئية- على نحو موضوعي مكثف- في وسائل الإعلام المحلي، كونها احدى الوسائل الأساس في تكوين الرأي العام وتشكيلها.

المصادر

- جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، بيانات غير منشورة.
- إدارة التنمية بمحافظة البحيرة، تجربة المحافظة 2012.
- ادارة التنمية بمحافظة كفر الشيخ، تجربة قرية ابيانة 2013.
- قانون نظام الحكم المحلي برقم 43 لسنة 1979 والقوانين المعدلة له.
- القانون برقم 4 لسنة 1994 بشأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية.
- الموقع الالكتروني للمعهد العربي لإنماء المدن.
- الموقع الإلكتروني لمجلة البيئة العربية، 2012.

حماية الصحة في عالم يشهد الاحتباس الحراري

سيث بيركلي

هناك العديد من المخاطر المناخية التي يجب على العالم أن يستعد لمواجهتها بشكل عاجل، بدءا من الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بسبب الظروف المناخية القاسية إلى انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الجفاف، لكن أحد المجالات التي يشكل فيها تغير المناخ الخطر الأكثر أهمية لا يتم مناقشتها: صحة الإنسان. عندما تحل الكوارث الطبيعية يكون عدد القتلى الناجم عن الفيضانات أو المجاعات أو انهيار المباني هو مجرد بداية؛ فالأمراض الناتجة عن مثل هذه الأحداث تُسبب أضرارا أكبر بكثير، وفي حال استمرار ارتفاع درجات الحرارة ومستويات سطح البحر في العالم، يزداد عدد الكوارث الطبيعية وشدتها، بالإضافة إلى خطر الأوبئة القاتلة وتفشي الأمراض.

وقد تم التأكيد على هذا الخطر مؤخرا في موزمبيق، حيث أدى إعصار "إيداي" الذي اجتاح البلد في شهر مارس، إلى تفشي وباء الكوليرا، فتم الإبلاغ عن أكثر من 6700 حالة مشتبه فيها حتى الآن، وفيما يتعلق بمخاطر الأمراض المستوطنة التي غالبا ما يتم إهمالها، ظهرت 37 مليون حالة مُبلغ عنها من الملاريا والإسهال والتهابات الجهاز التنفسي الحادة والجلدية في عام 2010 بعد الفيضانات التي دمرت باكستان. وبالمثل، في جزر سليمان، أدت الفيضانات

في العاصمة الناجمة عن عاصفة مدارية في عام 2014 إلى تفشي مرض الإسهال، الذي انتشر إلى خمس مناطق لم تتأثر بالفيضانات.

إن نظام الرعاية الصحية الأولية الفعال هو أفضل دفاع ضد هذا الدمار، لكنه لا يحظى بأهمية كبيرة في جدول أعمال المناخ. هذا عيب خطير، حيث إن الأنظمة الصحية معرضة بشكل خاص للصدمات البيئية، سواء كانت مرتبطة بالمناخ أو بالظواهر الأخرى، ووفقا لدراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية مؤخرا، فإن 84 % من أصل 94 دولة تم تقييمها غير مستعدة للكشف عن تفشي الأمراض والتصدي لها.

بالإضافة إلى الاستجابة الفورية للكوارث، فإن الفشل في بناء المرونة في أنظمة الرعاية الصحية يقوض تقديم التدخلات الصحية الأساسية على المدى الطويل، مما يؤدي إلى تفاقم ضعف النظام والسكان الذين يخدمهم. في العديد من الحالات، فإن أولئك الذين من المرجح أن يعانوا أشد عواقب تغير المناخ لا يحصلون إلا على أقل قدر من الرعاية الصحية الأولية الموثوقة والفعالة، بما في ذلك الخدمات الأساسية.

ومع استمرار مشكلة تغير المناخ، سوف تتدهور عواقب نقاط الضعف هذه، كما ستتفاقم بسبب الاتجاهات العالمية الأخرى، بداية من التحضر.

وبحلول 2050 من المتوقع أن يعيش ثلثا سكان العالم في المناطق الحضرية، أي 2.5 مليار شخص أكثر من اليوم، ومثل هذا التحضر السريع- مدفوعا جزئيا بعوامل مثل الفقر والصراع وتغير المناخ- سيزيد خطر الأوبئة والأمراض المستوطنة، وتسهل الكثافة السكانية العالية انتقال العدوى، في حين يؤدي التلوث المتزايد والضغط على المرافق الصحية العامة إلى أمراض الجهاز التنفسي (مثل الالتهاب الرئوي) وأمراض الإسهال (مثل فيروس الروتا والكوليرا).

ليست البلدان الفقيرة المعرضة للخطر فقط، ففي العقود القادمة من المتوقع أن تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى تسريع عودة ناقلات الأمراض، مثل بعوضة الزاعجة المصرية، إلى أجزاء من أوروبا وأميركا الشمالية، وقد يتسبب ذلك في انتشارها في مناطق جديدة في أقصى الشمال مثل كندا، وقد يؤدي هذا إلى عودة ظهور الحمى الصفراء، التي كانت منتشرة في الولايات المتحدة وأجزاء من أوروبا، وتفشي حمى الضنك وفيروس زيكا، واستنادًا إلى بيانات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، يُتوقع أن تؤدي مجموعة التغير المناخي والنمو السكاني إلى تعريض 6 مليارات شخص إضافي لخطر الإصابة بحمى الضنك بحلول عام 2080.

بدون رعاية صحية أولية فعالة ستكون الاستجابة للصدمات متفاعلة ومكلفة وغير فعالة دائما، ولحسن الحظ، هناك بالفعل نظام يمكنه توفير المستوى اللازم من الرعاية، وهذا النظام هو الذي كفل وصول التحصين إلى عدد أكبر من الأشخاص مقارنة بأي تدخل طبي آخر، فأصبح بإمكان أكثر من 80 % من الأطفال في جميع أنحاء العالم- بما في ذلك العديد من أفقر دول العالم وأكثر البيئات صعوبة- الحصول على لقاحات روتينية تحميهم من أمراض مثل الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي.

ويمكن أن يكون نظام التحصين- الذي يجب بالتأكيد توسيعه للوصول إلى جميع الأطفال- بمثابة أساس لبناء الرعاية الصحية الأولية، وبفضل العلاقات المجتمعية وسلاسل الإمداد والموظفين المدربين ومراقبة البيانات والأمراض والسجلات الصحية الموجودة بالفعل، يصبح من الأسهل بكثير تقديم التدخلات الصحية الأخرى التي يمكن أن تفيد الأفراد والمجتمع ككل، مثل المكملات الغذائية وبرامج الوقاية من الملاريا.

حتى لو نجح العالم في منع ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية بأكثر من درجتين مئويتين عن مستويات ما قبل الثورة الصناعية، فيتعين علينا الاستعداد لزيادة هائلة في حالات الطوارئ الصحية المرتبطة بالمناخ، ويُعد توسيع وتعزيز الرعاية الصحية الأولية وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المقبلة.

* الرئيس التنفيذي لمنظمة جاڤي، التحالف العالمي للقاحات والتحصين.

الوقت يداهم العالم

برتراند بادري

في عام 2015، بذل المجتمع الدولي جهودا مجددة لمعالجة التحديات العالمية الجماعية تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21). ولكن بعد موجة مبدئية من الاهتمام، تضاءل التقدم الذي تم إحرازه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ. في جميع أنحاء العالم يشعر الكثيرون بقلق متزايد إزاء التحذيرات الصارخة المتزايدة للأمم المتحدة والهيئات الأخرى بشأن الانقراض المتزايد للأنواع، وانهيار النظم البيئية، والاحتباس الحراري.

هذا ليس الوقت المناسب لمناقشة ما إذا كان إحراز التقدم نحو الأهداف العالمية يتعلق بمثابة نصف الكوب الممتلئ أو نصف الكوب الفارغ. قريباً، سنفتقد حتى الكوب، على الرغم من التغطية الصحفية العالمية للعمل المدني والسياسي لمواجهة أزماتنا المتنامية، فإن الاتجاهات الأساسية مخيفة للغاية، ففي الأشهر الأخيرة جمعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) أدلة قاطعة لإظهار أن آثار الاحتباس الحراري التي تزيد على 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية ستكون

مدمرة بالنسبة إلى مليارات البشر حول العالم.

يعد تقرير صدر مؤخراً عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بمثابة نداء آخر للاستيقاظ، ويخلص التقرير إلى أن الأنشطة البشرية قد عرّضت مليون نوع لخطر الانقراض بشكل غير مسبوق، كما أن المحيطات التي توفر الغذاء وسبل العيش لأكثر من أربعة مليارات شخص معرضة للخطر أيضا. إذا لم نتخذ إجراءات فورية لعكس هذه الاتجاهات، فمن المحتمل أن تكون تحديات "اللحاق بالركب لاحقًا" هائلة.

منذ عقود من الزمان، اعتمدت معظم الاقتصادات الكبرى على شكل من أشكال الرأسمالية مما ساعد في تحقيق فوائد كبيرة، لكننا نشهد اليوم تداعيات المقولة الشهيرة للاقتصادي الحائز جائزة نوبل ميلتون فريدمان: "تهدف المسؤولية الاجتماعية للأعمال التجارية إلى زيادة أرباحها". فقد سيطر نموذج حوكمة الشركات على أساس زيادة قيمة المساهمين إلى حد كبير على نظامنا الاقتصادي، مما شكل أُطرا حسابية وأنظمة ضريبية ومناهج كليات إدارة الأعمال.

ومع ذلك، فقد وصلنا الآن إلى وضع يتساءل فيه كبار المفكرين الاقتصاديين عن أساسيات النظام السائد. يقدم كتاب بول كولير "مستقبل الرأسمالية"، وكتاب جوزيف إي ستيغليتز "الناس، السلطة والأرباح"، وكتاب راغورام جي. راجان "الركن الثالث"، تقييمات شاملة للمشكلة، فلم يعد النظام الرأسمالي- المنفصل عن معظم الناس وغير المُستغل من المناطق التي يعمل فيها- مقبولاً، وإن الأنظمة لا تعمل في عزلة، وفي نهاية المطاف تؤكد الحقيقة نفسها: وذلك من خلال عودة ظهور التوترات التجارية العالمية، وصعود القوميين الشعبويين إلى السلطة، وتزايد الكوارث الطبيعية بوتيرة سريعة.

ببساطة، لقد أدت استراتيجيتنا ضد الرأسمالية إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والبيئية التي كان من الممكن السيطرة عليها سابقا، وأثارت الانقسامات الاجتماعية العميقة، وإن الانفجار في عدم المساواة والتركيز على النتائج القصيرة الأجل (أي الأرباح الفصلية) مجرد اثنين من أعراض انهيار النظام.

يتطلب الحفاظ على اقتصاد السوق الذي يعمل بشكل جيد والذي يدعم مصالح جميع أصحاب المصلحة تحويل تركيزنا نحو تحقيق التقدم على المدى الطويل، ففي بعض المناطق، هذا ما حدث بالفعل، لكننا بحاجة إلى توجيه الجهود الإيجابية الجارية إلى حملة منسقة لدفع الإصلاحات النظامية لتتجاوز نقطة التحول، عندها فقط سنكون قد حققنا جهودا كبيرة نحو الأساليب طويلة الأجل والمستدامة للأعمال.

والأهم من ذلك يجب ألا نستسلم للرضا عن النفس، فالتوترات القصيرة المدى حول التجارة وغيرها من القضايا ستثير حتما انتباه الناس والحكومات، لكن السماح لعناوين الأخبار الأخيرة بصرف انتباهنا عن الكوارث البيئية والاجتماعية الوشيكة ليس خيارا صائبا.

ومع ذلك لا يمكن أن يكون الدافع وراء التغيير الإيجابي قائماً على الخوف، فالأزمات المتصاعدة حقيقية ومرعبة على حد سواء، ولكن التحذيرات المتكررة لها نتائج سلبية للغاية، لقد أصبح الناس محصنين ضد الواقع. يجب إحداث تغييرات طويلة الأجل من خلال تعديل السوق والأطر التنظيمية، فعلى الرغم من أنه يجب على المستهلكين والمستثمرين والمشاركين الآخرين في السوق الاستمرار في تثقيف أنفسهم والدفع نحو التغيير، فإن هناك حاجة أيضا إلى إعادة فحص شاملة وسريعة للقواعد والمعايير التي تحكم الرأسمالية اليوم.

نحتاج إلى فرض تكاليف حقيقية على المشاركين في السوق الذين لا يغيرون سلوكهم، ولن يحدث ذلك من خلال الخطب والتعليقات والتقارير السنوية. يعد اقتصاد السوق قوة كبيرة تحتاج إلى التوجيه، فعلى المنظمين والمشاركين في السوق تحقيق ذلك، لقد حان الوقت لإنشاء الحوافز المالية المباشرة وفرض العقوبات اللازمة لدفع التغيير النظامي، وبعد القيام بذلك يمكننا أن نبدأ في مناقشة ما إذا كان نصف الكوب فارغا أو ممتلئا.

---

* المدير الإداري السابق للبنك الدولي، والرئيس التنفيذي لشركة blue like an orange sustainable capital.

"بروجيكت سنديكيت، 2019 بالاتفاق مع الجريدة"

تحويل حلم تعليم جيل كامل الى حقيقة

غوردن براون

تسهيلات التمويل العالمية للتعليم مصممة من خلال شراكة مشابهة بين القطاعين الخاص والعام لوقف الطبيعة المتقطعة لتدفقات المساعدات المخصصة للتعليم، وعوضا عن الاعتماد على «حنفية» تمويل يتم إيقافها بين الحين والآخر فإن تسهيلات التمويل العالمية للتعليم ستتحقق من وجود تمويل مستمر ومستقر.

إن الانخفاض المستمر في المساعدات التعليمية العالمية يحرم نصف الشباب في العالم النامي- حوالي 800 مليون طفل- من التعليم الذي سيحتاجونه من أجل تأمين وظائف مستقبلية جوهرية في المستقبل.

لقد انخفض إجمالي مساعدات التعليم من 13.2 مليار دولار أميركي إلى 13 مليار دولار أميركي هذا العام (من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف) مما يعني أن تلك المساعدات تشكل 7% فقط من إجمالي ميزانية المساعدات العالمية، وهذا يعني أن كل المساعدات التنموية في العالم لا تساوي أكثر من 10 دولارات أميركية لكل طفل محتاج، وهو مبلغ لا يكفي حتى لدفع قيمة كتب مدرسية مستعملة.

إن معدل مستوى التعليم في العالم النامي لا يزال يتخلف عن الغرب بمقدار 100 عام وفي إفريقيا فإن الإنفاق السنوي على المدارس هو 200 دولار أميركي بالمعدل لكل طفل في حين تنفق الاقتصادات المتقدمة 40 ضعفاً لذلك الرقم أي 9500 دولار أميركي لكل فرد، وفي حين التزم المجتمع الدولي بتحقيق التعليم الابتدائي والثانوي بحلول سنة 2030 فإن 200 مليون طفل على أقل تقدير سيبقون خارج المدرسة كل عام من الآن حتى يحين ذلك الوقت و400 مليون آخرين لن يجتازوا المرحلة الابتدائية، وفي حين يبدو أن الدول الإفريقية والآسوية لديها أعداد كبيرة من العمالة، فإن نقص المهارات لدى تلك العمالة نتيجة التمويل غير الكافي لقطاع التعليم يعني أن تلك الدول لن تستطيع اجتذاب الاستثمارات اللازمة من أجل السعي إلى مزيد من التنمية.

أما على المستوى العالمي فإن حصة إجمالي المساعدات المخصصة للتعليم قد انخفضت بشكل مطرد من ذروتها سنة 2007 والتي

وصلت الى 11% وعلى الرغم من أنه من المعروف على نطاق واسع أن التعليم هو من أفضل الوسائل فعالية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالنسبة إلى الصحة والتوظيف وجودة الحياة. لقد أعلن الاتحاد الأوروبي مؤخرا أنه سيخصص 10% من مساعداته الإنسانية للتعليم، حيث نرحب بذلك الإعلان وإن كانت تلك النسبة غير كافية.

صحيح أن المجتمع الدولي حقق بعض النجاحات النسبية مثل توفير مقاعد مدرسية لنحو 60% من اللاجئين السوريين، ولكن الحقيقة لا تزال هي أن نسبة كبيرة من الأطفال المشردين في العالم الذين يصل عددهم إلى 30 مليون- 12 مليون منهم لاجئون- سيقضون السنوات التي من المفترض أن تكون سنوات دراسية من دون أن تطأ أقدامهم المدرسة، وإن هناك 75 مليون طفل محرمون من التعليم وإمكانية التوظيف مستقبلا في 36 منطقة صراع في جميع أرجاء العالم.

إن من الواضح أنه يجب علينا زيادة المساعدات الدولية المخصصة للتعليم، ولكن مع وجود عجز في التمويل السنوي يصل إلى 40 مليار دولار أميركي بالنسبة إلى التعليم الابتدائي والثانوي فقط، فإن من الواضح أننا بحاجة إلى مقاربة جديدة، فبالإضافة إلى حشد مصادر التمويل الخاصة فإنه يجب علينا الاستفادة بشكل أكبر بكثير من المساعدات المتوافرة (هذا العام 13 مليار دولار أميركي) مقارنة بالأعوام الماضية، وذلك من خلال خلق حوافز للحكومات المتلقية للمساعدات لزيادة استثماراتها في التعليم.

لحسن الحظ خلال العام الماضي تم إنشاء مجموعة متنوعة من الصناديق المهتمة بالبيئة والشؤون الاجتماعية والحوكمة وأهداف التنمية المستدامة، وذلك لتلبية الطلب المتنامي على الاستثمارات المبنية على أساس التأثير الاجتماعي، ففي الهند أصبح أصحاب العمل مطالبين طبقا للقانون بتخصيص 2% من أرباحهم للقضايا الخيرية، وعلى مستوى العالم فإن الشركات تخضع لضغوط من أجل تقديم حسابات تأخذ بعين الاعتبار التأثير الاجتماعي والتأثير على البيئة.

إن أولئك المهتمين بالمساعدات التعليمية أصبحوا يتبنون كذلك التمويل المبتكر بعد أن كانوا متكاسلين في هذا الخصوص، ومن أهم الأدوات التمويلية الجديدة تسهيلات التمويل العالمية للتعليم وذلك من مفوضية التعليم، علما أنه سيتم تدشين تلك التسهيلات في اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر الحالي، ومع وجود خطط لجمع مبلغ 10 مليارات دولار أميركي إضافي لتمويل التعليم فإن تسهيلات التمويل العالمية للتعليم المصممة على أساس تجربتين للشراكة بين القطاعين الخاص والعام أثبتت نجاعتها في السنوات الأخيرة.

إن الأولى هي تسهيلات التمويل العالمية للتطعيم، والتي منذ انطلاقتها سنة 2006 جمعت أكثر من 6 مليارات دولار أميركي من خلال إصدار سندات سوق رأس المال التي يتم سدادها لفترة 30 سنة مع تعهدات مالية من أستراليا والبرازيل وفرنسا وإيطاليا وهولندا والنرويج وجنوب إفريقيا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة، وإن تسهيلات التمويل العالمية للتطعيم والتي جمعت أموالا لجافي (تحالف اللقاحات) قد ساعدت بالفعل على تطعيم 700 مليون طفل مما أنقذ حياة نحو 5 ملايين طفل.

وإن المصدر الثاني للإلهام بالنسبة إلى تسهيلات التمويل العالمية للتعليم هو نموذج تسهيلات "التزام الأسواق المتقدمة" من أجل توفير أدوية جديدة في الأسواق علما أنه من خلال مبلغ 1.5 مليار دولار أميركي عن طريق تسهيلات التزام الأسواق المتقدمة للقاحات المكورات الرئوية فإن جافي- مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف والدول المانحة ومؤسسة بيل وميلندا غيتس- ساعدت في تطعيم 49 مليون طفل مما أنقذ حياة ربع مليون طفل تحت سن الخامسة كانوا معرضين للوفاة من الالتهاب الرئوي.

وإن تسهيلات التمويل العالمية للتعليم مصممة من خلال شراكة مشابهة بين القطاعين الخاص والعام لوقف الطبيعة المتقطعة لتدفقات المساعدات المخصصة للتعليم، وعوضا عن الاعتماد على حنفية تمويل يتم إيقافها بين الحين والآخر فإن تسهيلات التمويل العالمية للتعليم ستتحقق من وجود تمويل مستمر ومستقر للتعليم، وذلك للأطفال من سن الخامسة حتى السادسة عشرة، ومع وجود تعهدات بدفع مبلغ 2 مليار دولار أميركي من تحالف الحكومات الملتزمة فإن بإمكان البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية المختلفة المساعدة في جمع أربعة أضعاف ذلك التمويل، وذلك من خلال أسواق رأس المال علما أنه من خلال إنشاء تسهيلات بقيمة 2 مليار دولار أميركي من أجل تخفيض تكلفة الفوائد على الدفعات فإن بإمكانهم كذلك توفير مبلغ 10 مليارات دولار أميركي إضافية لمساعدات التعليم مما يعني مضاعفة المستوى الحالي.

لقد تعهد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سنة 2015 بالانتقال من "المليارات إلى التريليونات" لتلبية الاحتياجات الاستثمارية لأهداف التنمية المستدامة، ولقد أدركوا أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تؤدي دوراً حيوياً في الاستفادة القصوى من المساعدات الدولية، والآن يجب أن نحول الأقوال إلى أفعال ما لم نرد أن نخلف وعداً آخر من وعود التنمية، ولو استطعنا تعليم جيل كامل من الأطفال فسنكون قد صنعنا تاريخا مجيدا، ولقد حان الوقت لنبدأ العمل.

---

* رئيس وزراء ووزير مالية سابق في المملكة المتحدة والمبعوث الخاص للأمم المتحدة للتعليم العالمي، ورئيس المفوضية العالمية لتمويل فرص التعليم العالمية، كما يترأس المجلس الاستشاري لمؤسسة ذا كاتاليست.

"بروجيكت سنديكيت، 2019 بالاتفاق مع الجريدة"

مسجد الفاتح

درة العمارة الإسلامية

تتمع مملكة البحرين بالعديد من الآثار المعمارية الإسلامية واشهرها جامع أحمد الفاتح المعروف باسم مركز أحمد الفاتح الإسلامي هو واحد من أكبر المساجد في العالم وتقدر مساحته بحوالي 6500 متر مربع ويستوعب 7000 مصلي في وقت واحد.

تم بناء المسجد على يد أمير البحرين الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في عام 1987 وسمي تيمنا باسم أحمد الفاتح الذي فتح البحرين. في عام 2006 أصبح جامع الفاتح موقع لمكتبة البحرين الوطنية.

شيدت قبته الضخمة بالكامل من الألياف الزجاجية ويبلغ وزنها أكثر من 60 طن وتعتبر القبة حاليا هي أكبر قبة مصنوعة من الألياف الزجاجية في العالم. والرخام المستخدم في والأرضيات إيطالي والثريا من النمسا. والأبواب مصنوعة من خشب الصاج من الهند. والكتابات على حوائط المسجد هي كتابات بالخط العربي المسمى الخط الكوفي وهو من أنواع الخطوط القديمة جدا.

تضم مكتبة مركز أحمد الفاتح الإسلامي حوالي ما يقرب من 7000 كتاب بعضها قديم ويعود تأليفه وطباعته إلى أكثر من 100 عام. تشمل هذه النسخ على كتب أحاديث الرسول (ص) ، والموسوعة العربية العالمية، وموسوعة الفقه الإسلامي، ومجلات جامعة الأزهر التي تم طباعتها قبل أكثر من مائة سنة، وكذلك العديد من الدوريات والمجلات.

يتكون الجامع من ثلاثة أقسام رئيسية: مصلى الرجال ومصلى النساء والباحة الكبرى، وتبرز فيه التصاميم الإسلامية ونقوش آيات القرآن الكريم على جدرانه، وهو يعتبر المقصد الأول للسكان في أداء شعائر صلاة الجمعة، ويتحول الجامع في شهر رمضان إلى مكان لاعتكاف المسلمين وتحري ليلة القدر، إضافة إلى إقامته سنويا مسابقة البحرين لحفظ القرآن الكريم والعديد من الفعاليات الإسلامية والوطنية.

بغداد في اخاديد الذاكرة

صدرت عن «دار ألكا» في بروكسل الطبعة الثانية من كتاب «بغداد في حداثة الستينات» للكاتب والمترجم العراقي جمال حيدر. وهي طبعة مزيدة ومُنقّحة استدرك فيها المعلومات التي غابت عن الذاكرة بفعل تقادم السنوات، لكنه استرجع بعضها في أثناء زيارته الأولى لبغداد عام 2004 بعد أن تمثلها برؤية مغايرة تتقصى الأمكنة، وتفحص الأحداث بعين واقعية محايدة تتفادى قدر الإمكان المبالغات.

يتألف الكتاب من 7 فصول، إضافة إلى مقدّمة مركزة يؤكد فيها المؤلف أنّ هذا الكتاب ليس سيرة ذاتية، وإنما محاولة لرسم ملامح مدينة بغداد، وتدوين سيرة أمكنتها الشاخصة أو المطمورة التي استقرت في الذاكرة الجمعية للناس. ينطوي الكتاب على كم وافر من المعلومات والأرقام والتواريخ والتسميات التي تتضح معانيها كلّما توغل المتلقي في ثنايا هذا الكتاب الممتع، وقلّب مزيداً من صفحاته الشيّقة.

الفرد والمجتمع ..
كتاب يركز على الانجازات البشرية المعرفية

صدر أخيرا عن المؤسسة المصرية الروسية للثقافة والعلوم، كتاب «الفرد والمجتمع»، تأليف إيرينا فاتيفا، وترجمة محمد مجدي. ويعد الكتاب إصدارا عالميا مرجعيا، يقدم الإنجازات الرئيسة لميادين المعرفة المختلفة، وتبلور الكاتبة إيرينا فاتيفا صياغات علمية ضرورية لمفاهيم حياتية نعيش بها: الاحتياجات، والمصالح والمحفزات، والقيم، والمعايير، والجزاءات الاجتماعية والأخلاق، وأنماط الحياة.

ويتعرض الكتاب لنشاط الفرد المهني ومساره، وعلاقة ذلك بالتعليم والمعرفة اللذين يؤديان إلى تحقيق الفرد للنجاح وتجنب الفشل، إذ إنهما – التعليم والمعرفة – يؤديان بالضرورة إلى تأهيل الفرد للقيام بدور قيادي كاريزمي في مجتمعه.

علماء يكتشفون طريقة جديدة للبحث عن الحياة خارج الارض

كشف باحثون في معهد ماساتشوستس للتقنية الأميركي، طريقة جديدة وغريبة للبحث عن الكائنات الفضائية... تقضي بالبحث عن غاز الفوسفين، وهو غاز سام وشديد الاشتعال وكريه الرائحة، ونظرا لأن الفوسفين يتفاعل بشكل كبير مع الأكسجين ويتطلب كميات هائلة من الطاقة لإنتاجه، فإنه لا ينبغي أن يكون موجودا على الأرض. فالكائنات الحية الدقيقة على كوكبنا تنتج الفوسفين في بيئات خالية من الأكسجين، حيث يمكن العثور على آثار هذا الغاز في مياه المجاري والمستنقعات، وجميع هذه المواقع تتمتع بشيء مشترك وهو أن ليس فيها أكسيجين. كذلك يعد النشاط البشري مسؤولا عن إنتاج كميات

صغيرة من الفوسفين من خلال تصنيع أشياء مثل المبيدات الحشرية ويبدو أن أي كمية يمكن اكتشافها من الفوسفين على كوكب خارج المجموعة الشمسية الصخرية المعتدلة لا يمكن أن تنتج إلا عن طريق الحياة الحيوية.

دراسة لتربة القمر تمهيداً لبناء أول محطة مأهولة على سطحه

دخل مشروع إقامة محطات وقواعد مأهولة على سطح القمر مرحلة متطورة، لتصبح واقع سيكون له دوره وتأثيره المباشر على تطور نشاط الإنسان في الفضاء الخارجي وعلى كواكب المجموعة الشمسية بداية. إذ كشفت مؤسسة الفضاء الروسية "روس كوسموس" عن مشروع باشرت بإنجازه واحدة من مؤسسات الأبحاث والصناعات الفضائية، لدراسة طبيعة التربة على الأجزاء من سطح القمر، التي تخطط لإقامة محطة مأهولة عليها. ومن المتوقع إرسال مركبة فضائية إلى مدار القمر عام 2024. وأخرى إلى سطح القمر عام 2025 لتقوم المركبة الأولى بعمليات تصوير ومسح لسطح القمر، بينما تقوم الأخرى بأخذ عينات من تربة قطبه الجنوبي، لإجراء دراسات عليها، وذلك في إطار مشروع كبير لإقامة محطات مدارية حول القمر، وأخرى على سطحه.

قوة الرياح والامواج الى ازدياد

يبين العلماء أن قوة الرياح والأمواج تزايدت في العقود الماضية في كثير من المناطق البحرية على مستوى العالم. إذ إن ارتفاع المستويات القصوى لقوة الرياح والأمواج ازداد بشكل واضح منذ ثمانينيات القرن الماضي، خصوصاً في مناطق المحيط القطبي الجنوبي، وشمال المحيط الأطلسي، والمحيط الهادي، والأطلنطي، وجنوب خط الاستواء، وهي المناطق الأكثر تضرراً بهذه الزيادات.وتبين ذلك من خلال قياسات قام بها 31 قمراً اصطناعياً بين عامي 1985 و2018، وكذلك إلى بيانات أكثر من 80 عوامة طافية في البحار. وحسب الدراسات، فإن السرعة المتوسطة للرياح على مدى فترة 33 عاماً في المحيط القطبي الجنوبي ارتفعت سنوياً بمعدل نحو سنتمترين في الثانية، أي ما يعادل 0.072 كيلومتر في الساعة. وازدادت السرعة بقدر مشابه في المحيطين الهادي والأطلسي، جنوب خط الاستواء، في حين بلغ الارتفاع في شمال المحيط الأطلسي نحو سنتمتر واحد في الثانية ولم يكن هناك اتجاه واضح في المناطق البحرية الأخرى.

الحياة ليست حكرا على نظامنا الشمسي

كشفت دراسة جديدة قام بها فريق من الباحثين من جامعة هارفارد أن نيزكاً صغيراً ربما اصطدم بالأرض في 2014، بالقرب من غينيا الجديدة في جنوب المحيط الهادئ. وبلغ عرض هذا النيزك، القادم من نظام شمسي آخر 1.5 قدم . واشار الباحثون إلى أن جميع الكائنات التي أصابت الأرض تقريباً تعود إلى النظام الشمسي، فهي مصنوعة من المواد نفسها التي صنعت النظام الشمسي. أن فكرة البحث تقوم على أن الأجسام البينية بين النجوم يمكن أن تحمل الحياة من أنظمة شمسية أخرى، والأهم من ذلك، هناك احتمال أن الحياة يمكن أن تنتقل بين النجوم، ومن حيث المبدأ يمكن أن توجد حياة في قلب الصخرة وبعض الحيوانات المجهرية يمكنها البقاء على قيد الحياة في ظروف قاسية في الفضاء ومن ثم الوصول إلينا مباشرة. ويعد النيزك الصغير أول نيزك مسجل بين النجوم يصل إلى الأرض، إلا أن هذه الكائنات تدخل الغلاف الجوي للأرض كل عشر سنوات أو نحو ذلك، مما يعني أنه قد يكون هناك مليون كائن مختلف بين النجوم يحوم حول نظامنا الشمسي.

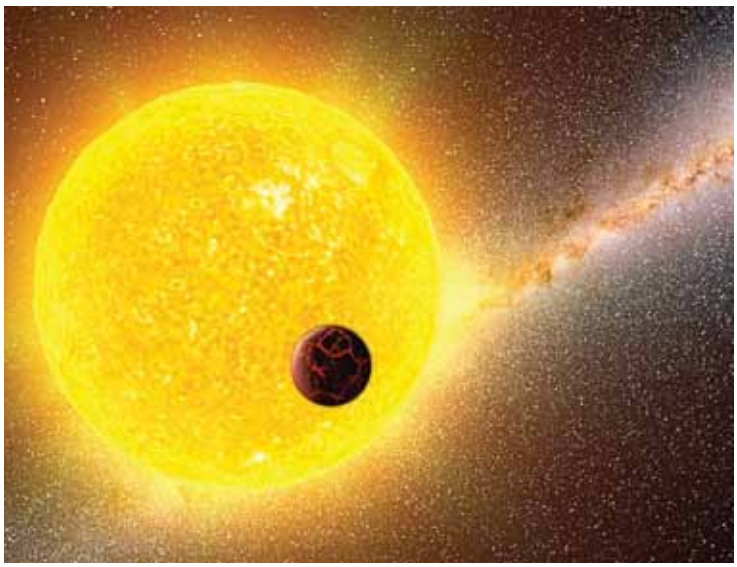

قرية كوردي الهندية تظهر للشمس شهرا في العام

تقع قرية كوردي في ولاية غوا الغربية الهندية، وهي قرية لا يمكن رؤيتها إلا شهراً واحداً فقط كل عام، إذ تختفي تحت الماء طوال 11 شهراً. وعندما تنحسر المياه، يجتمع سكانها الأصليون، الذين استقروا الآن في مكان آخر، لإقامة احتفالات في منازلهم القديمة بالقرية التي تقع بين جبلين في منطقة غاتس الغربية التي يمرّ عبرها نهر سالاوليم، أحد روافد نهر رئيسي في غوا. وإن القرية لم تعد موجودة في عام 1986 فبعد بناء أول سد في الولاية، غمرت المياه القرية كلها.

جسر بريطاني ذكي ينبض بالحياة

نجح فريق من المهندسين في بريطانيا في تجهيز الجسر التذكاري الشهير، الذي يربط بين مدينتي بورتسموث وكيتري، بمجموعة من وحدات الاستشعار الخاصة بجمع البيانات، حتى أصبح بمنزلة «جسر ذكي» يستطيع جمع المعلومات عن البيئة المحيطة به، فضلاً عن بيانات بشأن حالته الإنشائية وسلامة قواعده. فقد قام الباحثون من جامعة نيوهامبشير ببناء مختبر متكامل على الجسر التاريخي الذي يموج بالزحام، على نحو يمكن أن يؤدي إلى تغيير النظرة إلى مشروعات البنية التحتية في المستقبل بصفة عامة. وقال الباحثون أن الغرض من هذا الجسر ليس مجرد المرور من فوقه، بل إنه يستطيع أن يعلمنا بشأن العالم من حولنا. كما يوفر الجسر الذكي معلومات يمكن أن تساعد في تطوير الجيل المقبل من الجسور بأعلى درجات السلامة والكفاءة الهندسية.

تم تجهيز الجسر بأربعين وحدة استشعار مختلفة تقوم بمهام التشخيص الذاتي، وتتيح لهم الاطلاع على معلومات مثل الأداء الهيكلي للجسر، وتغيرات الوزن، ومعدلات تحمل الأعمدة الحاملة للجسر، فضلاً عن حركة المرور وظروف الطقس، ومنسوب المياه، وحركة المد والجذر. كما تم تجهيز الجسر بتوربينة تعمل بطاقة المد والجزر، ويمكن استخدامها أداة لقياس مدى كفاءة استخدام هذا النوع من الطاقة كبديل عن الطاقة الشمسية في المستقبل.

مركز الشيخ عبد الله السالم الثقافي في الكويت يفوز بجائزة أفضل مشروع على مستوى المتاحف عالمياً

فاز مركز الشيخ عبد الله السالم الثقافي بجائزة مؤسسة المباني العالمية كأفضل مشروع هندسي عن فئة المرافق العامة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا لعام 2018. ونال المشروع شهادة خمس نجوم ليتأهل للفوز بالجائزة الأكبر عن فئته والتي ستشمل كل قارات العالم والتي سيعلن عن نتائجها النهائية في شهر ديسمبر المقبل خلال حفل تكريم بالعاصمة البريطانية لندن. يذكر أن مؤسسة «جائزة المباني العالمية» البريطانية مقرها إمارة دبي تقوم بتكريم الفائزين بجوائزها في مجال البناء والتعمير في الشرق الأوسط وأفريقيا بمشاركة نخبة من قادة البناء والتعمير حول العالم.

يحتضن المركز أكثر من خمسة متاحف فريدة من نوعها على مستوى العالم تم تشييده حسب أحدث المواصفات والمقاييس الدولية ويعتبر من المباني المميزة التي تلتزم بالمعايير البيئية العالمية. وتضم المتاحف أكثر من 22 صالة عرض تحتوي على اكثر من ثلاثة آلاف قطعة، وعمل على تجهيز هذا الصرح الثقافي ما يزيد على 100 مؤسسة متخصصة من 13 بلدا ما يعد تعاونا دوليا مميزا قامت به الكويت.

بابل في قائمة يونسكو

وافقت لجنة التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) خلال دورتها السنوية الثالثة والأربعين في باكو على إدراج موقع بابل الأثري التاريخي على قائمتها. فقد تم طرح ملف بابل من خمس مرات منذ العام 1983، بهدف تسجيل هذا الموقع التاريخي لبلاد ما بين النهرين الممتد على مساحة عشرة كيلومترات على بعد نحو مئة كيلومتر جنوب بغداد. يذكر أن مدينة بابل يزيد عمرها عن أربعة آلاف سنة «أكبر مدينة مأهولة بالسكان في التاريخ القديم».

... ومدافن دلمون تراث عالمي

أدرجت منظمة اليونيسكو موقع تلال مدافن دلمون الواقعة في البحرين على قائمة التراث العالمي، والتي تتألف من 21 موقعا أثريا تقع في الجزء الغربي من الجزيرة، وأن 6 من هذه المواقع مقابر تتألف من عشرات إلى عدة آلاف من المدافن، إذ يبلغ إجمالي عددها 11774 قبرا تتخذ شكل أبراج أسطوانية منخفضة. والمدافن تعد شاهدا على ازدهار حضارة دلمون في وقت مبكر في الألفية الثانية قبل الميلاد.

وتعد تلال مدافن دلمون ثالث موقع بحريني يدرج على القائمة بعد موقع قلعة البحرين في العام 2005 وموقع طريق اللؤلؤ في المحرق العام 2012.

بوابة الدرعية التاريخية تفتح أبوابها في ديسمبر القادم

تقوم هيئة تطوير بوابة الدرعية على تطوير وتهيئة البنية التحتية بالدرعية وتأهيلها بما يتوافق مع الطلب المتزايد على أنشطة الضيافة السياحة والتراثية، حيث سيتم الاطلاق الرسمي لمشروع بوابة الدرعية سيكون في ديسمبر (كانون الأول) المقبل. ويأتي تطوير المشروع ارتباطا بـ"رؤية السعودية 2030".

يذكر أن هيئة تطوير بوابة الدرعيّة تأسست في يوليو (تموز)، بهدف تطوير الدرعيّة بصفتها موقعاً تاريخياً مهماً في السعودية خاصة وأنها تحتضن حي الطريف المسجل في قائمة التراث العالمي باليونسكو.

حفر وتنقيب في قلعة فيليكس الاثرية في عكار اللبنانية

أنتهت البعثة الاثرية الهنغارية – اللبنانية من أعمال الحفر والتنقيب في قلعة « فيليكس» بالقرب من دير سيدة القلعة في منجز – عكار، لإبراز المعالم التاريخية والحضارية والأثرية للقلعة. فقد بدأت الأعمال في يونيو 2018 برسم الخرائط وتحديد أماكن الكنائس واستكملت في مايو الماضي ببدء التنقيب والحفر. وأظهرت النتائج وجود بقايا معبد روماني في الموقع الحالي للقلعة، وكنيسة أولى من القرون الوسطى تظهر آثار إعادة إلاعمار فيها، ربما بعد ان تهدمت نتيجة الزلزال القوي بالإضافة إلى العديد من الأثار.

الشباب والتنمية الثقافية في المدن

سامر خير أحمد

أطلق المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة المدن العربية، الذي انعقد في مدينة عمّان خلال شهر يونيو 2019، مبادرة لإقامة مجالس شبابية تستشرف مستقبل المدن العربية، يقدم من خلالها الشباب رؤاهم ووجهات نظرهم وأفكارهم لمواصلة النهوض بمدنهم، حيث سيجري تنفيذ المبادرة من خلال عمل مشترك بين مركز البيئة للمدن العربية، ومجموعة العمل الثقافي للمدن العربية.

والفلسفة الجوهرية وراء المضي في فكرة تجعل الشباب شريكاً ومساهماً في التخطيط للمستقبل، أننا – نحن العرب– لا يمكننا أن ننتظر مئات السنين، ولا حتى عشرات السنين، كي نصنع لأنفسنا سياقاً تاريخياً كالذي عبرته الأمم الأخرى التي تكرّست عندها قيم المدنيّة والمواطنة، كي تصير تلك القيم موجودة في الممارسة المجتمعية اليومية، فضلاً عن وجودها في نصوص القانون التي يحترمها الناس، ويعملون بها. لذا، فنحن مضطرون إلى "حرق المراحل"، واستدعاء الشباب من دون تأخير.

يمكن أن يبدأ الأمر بتشجيع فكرة المبادرات التطوعية، بخاصة بين الشباب، لا بغرض خدمة المجتمعات وحسب، على أهمية ذلك، وإنما كي نطوّر فكرة "الانتماء" لدى الشباب. علينا أن نقول لهم: إنه لا مشاعر وطنيّة حقيقية ما لم تكن تدفع صاحبها للبناء. لا يكفي أن تشعر بحب وطنك، إن لم تترجم ذلك الحب في فعل يخدم الناس، ولا تنتظر منه مكسباً أو مصلحة. لكن علينا أن ندرك أيضاً أن الخدمة التطوعية المفيدة، لا يجوز أن تكون إكراهية أو إلزامية، لأنها ساعتها ستكون بمثابة واجب ثقيل الظل، لا يصنع فرقاً، ولا يترك أثراً عميقاً يمكث في الأرض.

لكن، ماذا –في هذا السياق– عن: 1) تشابه المبادرات وتكرار مضامينها؛ 2) عدم التنسيق بين المبادرات وعمل كل منها بشكل مستقل عن الأخريات؟ وهو ما قد يترافق مع انتشار تلك المبادرات الشبابية التي تعمل تطوعياً في مجالات خدمة المجتمع ومساعدة أفراده وتوفير المعرفة له؟

نظرياً، قد لا يكون ثمة مشكلة في المسألتين. ذلك أنه ليس ثمة مبادرة واحدة، ولا جهة واحدة، قادرة على أن تفعل كل شيء، وأن توجه رسالتها لكل الناس. هكذا، يكون تكرار المبادرات بمثابة تكرار لظهور الورود في الحقل، وهو أمر محمود. فيما يكون استقلال كل منها عن الأخريات بمثابة إعادة توجيه للرسالة بصيغة ونكهة جديدتين.

رغم ذلك، علينا الاعتراف أن اجتماع الجهود في "صيغ وطنية" يظل أفضل من تشتتها. ذلك أن المبادرة الواحدة قادرة على أن تخدم فئة محدودة من المجتمع، قد لا تتجاوز مئات الأشخاص. وذلك، رغم جدواه وقيمته، يظل أقل جدوى من مبادرة وطنية كبرى توجه في الوقت نفسه لشرائح واسعة من المجتمع، وتصل إلى مئات آلاف الناس دفعة واحدة، انطلاقاً من الإيمان بأن "هويّة المدينة" مسؤولية جماعية لمواطنيها.

والحال أن البلديات العربية مدعوة اليوم للمساهمة في هذا المشروع الشبابي الجديد، بحيث تشكل مظلات للمجالس الشبابية، بالتنسيق مع جامعتها ومؤسساتها التطوعية والمدنية، وبالشراكة مع مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية.

مدير عام مؤسسة مجموعة العمل الثقافي للمدن العربية